



الاقتصاد السعودي عام 2021

بالنظر إلى عام 2021، رغم أنه لا تزال هناك درجة كبيرة من الغموض بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، وتأثيره المحتمل على الاقتصاد غير النفطي، لكننا نتوقع انتعاشاً على نطاق واسع. وتفترض توقعاتنا ائتمال تلقيح 15 إلى 20 بالمائة من السكان البالغين ضد كوفيد-19 بحلول منتصف عام 2021، ثم 70 بالمائة بنهاية العام. والحال كذلك، نتوقع حدوث تحسن، على أساس ربعي، في الاقتصاد السعودي غير النفطي، وسيكون هذا التعافي أكثر قوة في النصف الثاني من عام 2021.

وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع توسعاً في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، خاصة وأن القيود بشأن التباعد الاجتماعي قد تم تخفيفها تدريجياً وهناك انتعاش مضطرد لأنشطة الترفيه والسياحة المحلية. في نفس الوقت، نتوقع أن يساهم قطاعا التشييد والنقل في النمو. في جانب التشييد، سيواصل القطاع الاستفادة من العمل في عدد من المشاريع العملاقة التي ينفذها صندوق الاستثمارات العامة. أما فيما يخص بقطاع النقل، فينتظر أن تؤدي الفوائد الاقتصادية المتحققة من اكتمال المشاريع التي تصل قيمتها 87 مليار ريال خلال العام إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع. ومن أهم تلك المشاريع، مشاريع ينظرها الكثيرون، مثل مترو الرياض، ومشروع حافلات الرياض.

العام الماضي، أدى التزام المملكة بأهداف اتفاقية إنتاج النفط الخام بين أوبك وشركائها على الأرجح إلى تراجع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى أدنى مستوى له على الإطلاق. بالنظر إلى المستقبل، فإن الخفض الطوعي الأحادي للمملكة من إنتاجها النفطي خلال معظم الربع الأول، واستمرار الالتزام باتفاقية الإنتاج بين أوبك وشركائها، لن يساعد على زيادة مساهمة القطاع بحجم كبير عام 2021. مع ذلك، يتوقع أن يأتي بعض النمو في هذا القطاع من افتتاح مصفاة جازان. إضافة إلى ذلك، سيساهم تأثير تشغيل مجمع الفاضلي لإنتاج الغاز وزيادة إنتاج معمل غاز الحوية طول العام، في نمو قطاع النفط كذلك.

على الصعيد المالي، ستؤدي زيادة أسعار النفط، على أساس سنوي، واستمرار توزيعات الأرباح التي تدفعها شركة أرامكو، إلى ارتفاع الإيرادات النفطية الحكومية إلى 491 مليار ريال. في الوقت نفسه، نتوقع أن تبقى الإيرادات غير النفطية ثابتة فعلياً، على أساس المقارنة السنوية، عند 360 مليار ريال، مما يدفع

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

راجا أسد خان
رئيس إدارة الأبحاث
rkhan@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
اقتصادي أول
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

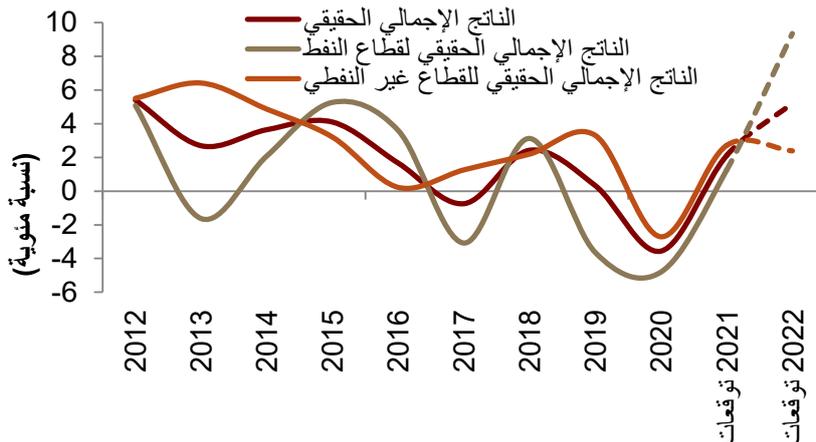
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للإطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

شكل 1: نمو الاقتصاد الفعلي
(التغير السنوي)





إجمالي إيرادات الحكومة إلى 851 مليار ريال في عام 2021. وفي ظل التوقعات بأن تراجع المصروفات بنسبة 7 بالمائة، على أساس سنوي، إلى 990 مليار ريال، حسب الموازنة العامة الصادرة حديثاً، نتوقع تقلص عجز الموازنة إلى 139 مليار ريال، أو 4,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. في غضون ذلك، نتوقع الحكومة إصدار دين إضافي بقيمة 83 مليار ريال، مما يدفع بإجمالي الدين العام إلى 937 مليار ريال، ومن ثم تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 32,8 بالمائة في نهاية 2021.

سيؤدي النمو القوي للقطاع غير النفطي إلى جعل الواردات عند مستويات لائقة، ولكنها ستكون دون مستويات ما قبل الجائحة. في نفس الوقت، ستقود الزيادة، على أساس سنوي، في إيرادات الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء، إلى جعل الحساب الجاري يسجل فائضاً يعادل 2,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021. ستؤدي جميع تلك الظروف إلى رفع احتياطي الموجودات الأجنبية، لكنها ستبقى دون مستوى 500 مليار دولار، وفقاً لتقديراتنا.

أشارت البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 ككل، إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 4,1 بالمائة، حيث يتوقع تراجع كبير في قطاع النفط (أظهرت أحدث البيانات المتاحة والخاصة بالربع الثالث لعام 2020 إلى تراجع بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي)، إضافة إلى انخفاض القطاع غير النفطي بنسبة 2,9 بالمائة خلال الفترة من بداية العام إلى الربع الثالث، على أساس سنوي. بالنظر إلى المستقبل، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة 2,1 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2021، وسيسهم كلا القطاعين النفطي وغير النفطي في تحسن النمو. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط نمواً طفيفاً، بنسبة 1,3 بالمائة، بينما يتحقق نصيب الأسد في النمو من القطاع غير النفطي، والذي نتوقع نموه بنسبة 2,7 بالمائة، على أساس سنوي.

إجمالاً، تجدر الإشارة، في هذه اللحظة من الزمن، إلى أن نطاق التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد السعودي لا يزال غامضاً. ويأتي الخطر الرئيسي على توقعاتنا، من حدوث موجة ثانية من تفشي فيروس كوفيد-19 تكون خطيرة وتستمر لفترة طويلة، وربما يكون ذلك من خلال سلالة متحورة من الفيروس، أو بسبب توزيع اللقاح بصورة أبطأ مما يتوقع حالياً. وفي هذا السياق، فإن تعافي الاقتصاد السعودي خلال العام لن يكون سلساً أو سهلاً، والتعليق الأخير لأنشطة الترفيه يعزز هذه النقطة. والحال كذلك، تميل جميع المخاطر الاقتصادية بالكامل باتجاه الجانب السلبي.

أشارت البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 ككل، إلى انكماش الاقتصاد بنسبة 4,1 بالمائة...

...حيث يتوقع تراجع كبير في قطاع النفط (تشير أحدث البيانات المتاحة والخاصة بالربع الثالث لعام 2020 إلى تراجع بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي)...

...إضافة إلى انخفاض القطاع غير النفطي بنسبة 2,9 بالمائة خلال الفترة من بداية العام إلى الربع الثالث، على أساس سنوي.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة 2,1 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2021...

...وسيسهم كلا القطاعين النفطي وغير النفطي في تحسن النمو.

وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط نمواً طفيفاً، بنسبة 1,3 بالمائة...

...بينما يتحقق نصيب الأسد في النمو من القطاع غير النفطي، والذي نتوقع نموه بنسبة 2,7 بالمائة، على أساس سنوي.



توقعات الاقتصاد العالمي

الصدمة الهائلة لجائحة كوفيد-19...

الصدمة الهائلة لجائحة كوفيد-19، وما أعقبها من عمليات حظر وإغلاق لمحاصرة الجائحة، قادت (ولا زالت تقود) إلى خسائر ضخمة في الاقتصاد العالمي. وفقاً لصندوق النقد الدولي، يتوقع أن يكون الاقتصاد العالمي قد انكمش بنسبة 3,5 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2020. ويمثل هذا الانكماش أكبر تراجع، على أساس سنوي، في الناتج العالمي خلال 100 عام على الأقل، مما أدى إلى تراجع الناتج العالمي إلى مستويات عام 2017. لكن الشيء الإيجابي، أن صندوق النقد يتوقع انتعاشاً قوياً في الاقتصاد العالمي عام 2021، لينمو بنسبة 5,5 بالمائة، ثم بنسبة 4,2 بالمائة عام 2022، على أساس سنوي (شكل 2). بشكل غير مفاجئ، المجموعة الحالية من التوقعات تأتي في ظل عدد من التحفظات، حيث يمثل ظهور فيروس متحور جديد أكبر المخاطر التي تواجه تحقيق تعافي قوي بعد الجائحة. ببساطة، العالم حالياً في سباق مع الزمن لتوفير كميات كافية من اللقاحات قبل أن يكون هناك تفشي على نطاق واسع لنسخة متحورة من الفيروس.

ارتفع عدد الإصابات بكوفيد-19 على مستوى العالم بصورة مضطربة معظم العام الماضي، بينما يبدو أنها سجلت ذروة جديدة في منتصف يناير، عندما بلغت الإصابات 850 ألف حالة. مع تراجع الإصابات اليومية حالياً إلى نحو 400 ألف. وجاء تراجع الحالات نتيجة لانخفاض أعداد الإصابات في أوروبا الغربية، بسبب تطبيق دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا عمليات حظر وإغلاق شاملة لمواجهة موجة ثانية من كوفيد-19. في نفس الوقت، بدأت معظم الدول حول العالم إطلاق برنامج للتلقيح، وإن كان بدرجات نجاح متفاوتة. مع ذلك، تحقق إنجاز كبير مؤخراً حيث فاق عدد عمليات التلقيح إجمالي عدد الحالات المؤكدة. لحظة إعداد هذا التقرير، كان هناك 9 لقاحات تمت إجازتها للاستخدام الكامل أو الطارئ، إضافة إلى 25 لقاحاً آخرًا مرشح في مراحلها التجريبية. رغم ذلك، فإن الطريق إلى تلقيح العالم ضد كوفيد-19 سيكون طويلاً، حيث تقدّر مؤسسة "ويلكوم ترست" للأبحاث الصحية، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، أن حصول جميع الأشخاص على اللقاح الذي يحتاجونه لن يكتمل قبل عام 2024.

على الرغم من وجود مخاوف بأن يكون زخم انتعاش الاقتصاد العالمي الذي شهده النصف الثاني من عام 2020، قد ضاع بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية التي طبقتها بعض الاقتصادات الكبرى (أوروبا وأجزاء من الولايات المتحدة) في الربع الرابع، لكن ثبت أن هذه المخاوف ليس لها أساس حتى الآن. يبدو أن الشركات عموماً قد كيفت نفسها مع قيود الإغلاق المتقطعة، فعلى الرغم من حدوث ذروة في الإصابات العالمية مؤخراً، إلا أن مؤشرات مديري المشتريات العالمية لقطاعي الصناعة والخدمات

...قادت (ولا زالت تقود) إلى خسائر ضخمة في الاقتصاد العالمي.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، يتوقع أن يكون الاقتصاد العالمي قد انكمش بنسبة 3,5 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2020...

...ويمثل هذا الانكماش أكبر تراجع، على أساس سنوي، في الناتج العالمي خلال 100 عام على الأقل.

لكن الشيء الإيجابي، أن صندوق النقد يتوقع انتعاشاً قوياً في الاقتصاد العالمي عام 2021...

...لينمو بنسبة 5,5 بالمائة، ثم بنسبة 4,2 بالمائة عام 2022، على أساس سنوي.

يبدو أن الشركات عموماً قد كيفت نفسها مع قيود الإغلاق المتقطعة...

...فعلى الرغم من حدوث ذروة في الإصابات العالمية

جدول رقم 1: نمو الناتج الإجمالي العالمي

(نسبة مئوية: تقديرات صندوق النقد الدولي، ومتوسط توقعات المحللين)

	2022 توقعات		2021 توقعات		2020 تقديرات		2019
	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد
الاقتصاد العالمي	4.0	4.2	5.0	5.5	-3.7	-3.5	2.8
الولايات المتحدة	3.3	2.5	4.3	5.1	-3.5	-3.4	2.2
المملكة المتحدة	5.5	5.0	4.5	4.5	-10.7	-10.0	1.4
كندا	3.8	4.1	4.5	3.6	-5.1	-5.5	1.9
منطقة اليورو	4.0	3.6	4.4	4.2	-6.8	-7.2	1.3
اليابان	1.9	2.4	2.6	3.1	-5.3	-5.1	0.3
الصين	5.3	5.6	8.4	8.1	2.3	2.3	6.0
روسيا	2.4	3.9	3.0	3.0	-3.1	-3.6	1.3
البرازيل	2.5	2.6	3.5	3.6	-4.6	-4.5	1.4
الهند	6.3	6.8	9.8	11.5	-8.5	-8.0	4.2

* ملحوظة: توقعات المحللين نقصد بها تحليلات جمعتها شركة فوكس-إيكونوميكس من مجموعة متعددة من المحللين



مؤخراً، إلا أن مؤشرات مديري المشتريات العالمية لقطاعي الصناعة والخدمات بقيت صامدة.

سينتعش نمو الاقتصادات المتقدمة بصورة كبيرة، لكن بمستوى يقل عن النمو الذي ستحققه نظيراتها في الأسواق الناشئة.

يشير الصندوق إلى أن المستوى الكبير من الدعم المالي الذي تم الإعلان عنه للعام 2021 في بعض الدول...

..لن يزيد فقط من النشاط الاقتصادي داخل اقتصادات تلك الدول، بل ستكون له أيضاً تداعيات إيجابية على الشركاء التجاريين.

في غضون ذلك، يتوقع أن يرتفع النمو في الأسواق الناشئة بنسبة 6,3 بالمائة، مسجلة أعلى مستوى نمو لها في عشر سنوات.

بقيت صامدة (شكل 3)، كما أن الطلب على النفط يُتوقع أن يتراجع فقط بدرجة طفيفة في الربع الأول (أنظر الجزء الخاص بتوقعات أسواق النفط أدناه). بالنظر إلى المستقبل، فإن حدوث انتعاش على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي سيتوقف حتماً على كيفية أداء الاقتصادات الكبيرة من الآن فصاعداً.

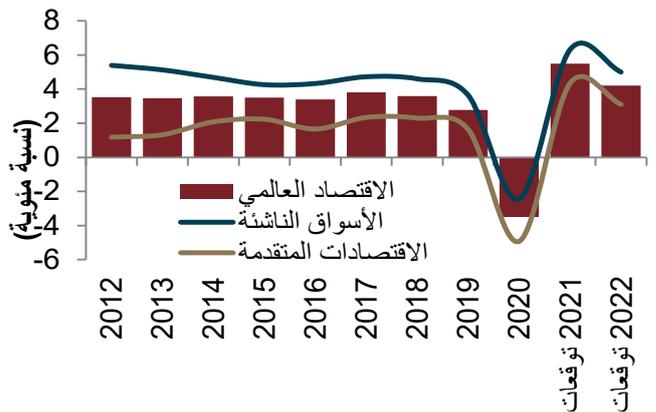
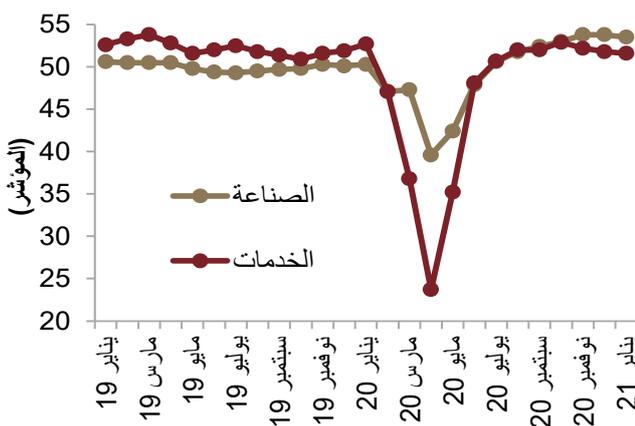
يعتقد صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصادات المتقدمة سينتعث بصورة كبيرة، لكن بمستوى يقل عن النمو الذي ستحققه نظيراتها في الأسواق الناشئة (جدول 1). لذا، يتوقع الصندوق، في أحدث تقديرات له جاءت في طبعة يناير 2021 من تقريره "ملامح الاقتصاد العالمي"، أن يبلغ متوسط النمو لدى الاقتصادات المتقدمة 4,3 بالمائة للعام 2021 (مقارنة بـ 4,9 بالمائة عام 2020). ويشير الصندوق إلى أن المستوى الكبير من الدعم المالي الذي تم الإعلان عنه للعام 2021 في بعض الدول (بشكل ملحوظ الولايات المتحدة واليابان)، لن يزيد فقط من النشاط الاقتصادي داخل اقتصادات تلك الدول، بل ستكون له أيضاً تداعيات إيجابية على الشركاء التجاريين. في غضون ذلك، يتوقع أن يرتفع النمو في الأسواق الناشئة بنسبة 6,3 بالمائة، وهي مستويات تحققت آخر مرة منذ ما يقارب العقد، في السنوات التي أعقبت مباشرة الأزمة المالية العالمية. مع ذلك، يتوقع أن يكون النمو ضمن فئة الأسواق الناشئة العريضة متباين بدرجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، كان التعافي الاقتصادي للصين قوياً جداً، نتيجة لتطبيق ذلك البلد إجراءات احترازية مشددة لمواجهة كوفيد-19، أعقبها مستويات قوية من الاستثمارات العامة ودعم السيولة في البنك المركزي. وفي الحقيقة، اقتصاد الصين هو الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي يتوقع أن يسجل نمواً اقتصادياً إيجابياً عام 2020 (عند 2,3 بالمائة). على الجانب الآخر، يشير صندوق النقد الدولي، إلى أن الاقتصادات التي تعتمد على السياحة (كنايلاند، والفلبين، وكمبوديا) يتوقع أن تواجه جميعها صعوبات خلال السنة القادمة، حيث أن العالم يواجه تطبيقاً تدريجياً للسفر عبر الحدود. وأخيراً، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدول المصدرة للنفط هي الأخرى ربما تعاني أيضاً، رغم أن التطورات الأخيرة في أسواق النفط تشير إلى أن الحال ربما لا يكون كذلك.

أسواق النفط عام 2021

أشارت بيانات أوبك إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بنسبة كبيرة، بلغت 10 بالمائة، على أساس سنوي، أو 9,7 مليون برميل يومياً، عام 2020، حيث أدى تفشي كوفيد-19 إلى هبوط الطلب العالمي على النفط إلى مستويات لم يشهدها منذ سبع سنوات. وقد تركز معظم التراجع في النصف الأول من عام 2020، لدى بداية انتشار كوفيد-19 حول العالم. وفي حين تلاحظ حدوث تعافي قوي في الولايات المتحدة وآسيا في النصف الثاني لعام 2020، نجد أن مناطق أخرى، كـ "أوروبا"، عانت في سبيل العودة، للمستويات السابقة للطلب، نتيجة لاستحكام الموجة الثانية التي كانت أكثر حدة. بالنظر إلى المستقبل، فإن مدى سرعة تعافي (أو استمرار تعافي) مختلف الدول من الانكماش الاقتصادي، سيحدد بلا شك

شكل 2: الناتج المحلي الإجمالي العالمي يتوقع أن يرتد صاعداً عام 2021

شكل 3: مؤشرات مديري المشتريات للصناعة والخدمات بقيت صامدة





وتيرة انتعاش الطلب على النفط. وفي الحقيقة، لا تزال إجراءات الإغلاق المشددة مطبقة في بعض المناطق من العالم، وستواصل هذه الإجراءات التأثير على الطلب على الطاقة. مع ذلك، وبما أن توزيع اللقاح ضد كوفيد-19 سيتواصل بصورة تدريجية خلال العام، فسيساعد ذلك سيساعد على زيادة الطلب على النفط. وفقاً لتوقعات أوبك، سينخفض الطلب على النفط بنحو 670 ألف برميل يومياً في الربع الأول لعام 2021، على أساس ربعي، لكن سيرتفع بعد ذلك، على أساس ربعي، خلال الفترة المتبقية من العام...
...لكنه سيرتفع بعد ذلك، على أساس ربعي، خلال الفترة المتبقية من العام...
...على الرغم من أنه سيبقى منخفضاً بنسبة 4 بالمائة عن مستويات ما قبل كوفيد-19 بنهاية عام 2021 (عند 96 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 100 مليون برميل في اليوم في نهاية عام 2019 (شكل 4)). بالنسبة لعام 2021 ككل، وعلى مستوى الدول/المناطق، يتوقع أن تشكل الدول/المناطق الأربع الأعلى استهلاكاً للنفط (الولايات المتحدة، والصين، والهند، وأوروبا) نحو ما يقل قليلاً عن ثلثي (أو 3,6 مليون برميل يومياً) نمو الطلب على النفط خلال عام 2021 ككل، والذي يقدر بنحو 5,9 مليون برميل يومياً.
وفقاً لإدارة معلومات الطاقة، بلغ متوسط الاستهلاك الأمريكي لعام 2020 ككل نحو 18,1 مليون برميل يومياً، وهو تقريباً نفس مستويات الاستهلاك التي تحققت آخر مرة عام 2012. بالنظر إلى المستقبل، تتوقع إدارة معلومات الطاقة ارتفاع الاستهلاك عام 2021 بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 19,5 مليون برميل في اليوم، وإن كان يقل بنسبة 5 بالمائة عن مستويات ما قبل كوفيد-19 عام 2019. في غضون ذلك، تراجع الطلب الصيني بنسبة 3 بالمائة (أو 440 ألف برميل يومياً)، على أساس سنوي، بالنسبة لعام 2020 ككل. بالنظر إلى المستقبل، ينتظر أن يتحسن طلب النفط في الصين بفضل استمرار التعافي الاقتصادي، حيث تتوقع أوبك ارتفاع الطلب على النفط بنحو 1,1 مليون برميل يومياً (أو 9 بالمائة)، على أساس سنوي، عام 2021، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في استهلاك وقود النقل. في ذات الوقت، وبناءً على إعلان وزارة التجارة الصينية مؤخراً عن ارتفاع بنسبة 20 بالمائة، على أساس سنوي، في حصص الاستيراد للمصافي المحلية، فسيؤدي ذلك إلى زيادة واردات النفط، على أساس سنوي، مرة أخرى في عام 2021. شهدت أوروبا أكبر انخفاض سنوي في الطلب على النفط (كنسبة مئوية) مقارنة بمختلف الفئات الجغرافية لأوبك. وبصورة أكثر تحديداً، تراجع الطلب على النفط بنسبة 14 بالمائة (أو 1,95 مليون برميل يومياً) لعام 2020 ككل، مقارنة بعام 2019، مما دفع بإجمالي الطلب في المنطقة إلى أدنى مستوياته منذ سنوات عديدة. بالنظر إلى المستقبل، رغم أن أوبك تتوقع مستوى معقولاً من التعافي عام 2021، عند 6 بالمائة (أو 700 ألف برميل يومياً) على أساس سنوي، إلا أن المنظمة تلمح كذلك إلى أن التوقعات على المدى القريب في الربع الأول لعام 2021 ضبابية لدرجة كبيرة.

وفقاً لتوقعات أوبك، سينخفض الطلب على النفط بنحو 670 ألف برميل يومياً في الربع الأول لعام 2021، على أساس ربعي...

لكنه سيرتفع بعد ذلك، على أساس ربعي، خلال الفترة المتبقية من العام...

على الرغم من أنه سيبقى منخفضاً بنسبة 4 بالمائة عن مستويات ما قبل كوفيد-19 بنهاية عام 2021.

بالنسبة لعام 2021 ككل، وعلى مستوى الدول/المناطق...

يتوقع أن تشكل الدول/المناطق الأربع الأعلى استهلاكاً للنفط (الولايات المتحدة، والصين، والهند، وأوروبا)...

نحو ما يقل قليلاً عن ثلثي (أو 3,6 مليون برميل يومياً) نمو الطلب على النفط، والذي يقدر بنحو 5,9 مليون برميل يومياً.

في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة ارتفاع الاستهلاك عام 2021 بنسبة 8 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 19,5 مليون برميل في اليوم...

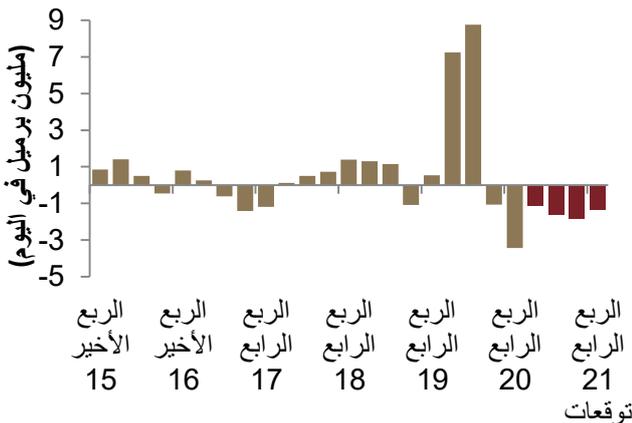
وإن كان يقل بنسبة 5 بالمائة عن مستويات ما قبل كوفيد-19 عام 2019.

يتوقع أن يتحسن طلب النفط في الصين، تماشياً مع استمرار التعافي الاقتصادي...

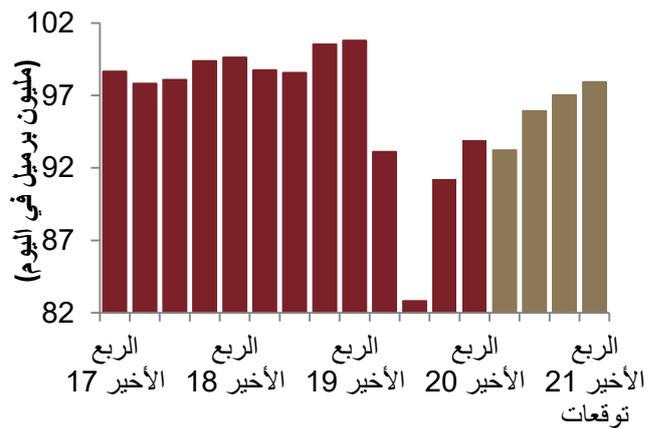
...حيث تتوقع أوبك ارتفاع الطلب على النفط بنحو 1,1

أظهرت أوبك وشركائها مستويات عالية من الالتزام باتفاقية الحصص خلال عام 2020، وإن كان بدرجات متفاوتة وسط الدول المشاركة. وفي الواقع، ظل تفاوت مستويات الالتزام بين الكتلتين (دول أوبك/ والدول خارج أوبك) نمطاً متكرراً خلال معظم العام الماضي. على سبيل المثال، بين شهري مايو وديسمبر من العام الماضي، بلغ متوسط الالتزام لدى دول أوبك ما يزيد قليلاً عن نسبة 100 بالمائة، في

شكل 5: ميزان النفط العالمي اليومي ينتظر 1,4 مليون برميل يومياً إضافية من إنتاج أوبك وشركائها ابتداءً من الربع الثاني



شكل 4: من غير المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 بنهاية عام 2021





حين تلاحظ مستوى التزام أقل وسط المنتجين من خارج أوبك. ويلاحظ هذا الأمر بصورة أوضح في روسيا (أكبر منتج للنفط في التحالف)، حيث يتوقع أن يكون متوسط الالتزام قد بلغ 95 بالمائة العام الماضي، وبلغ الإنتاج الزائد عن الحصص المقررة حوالي 100 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال الفترة المذكورة.

بالنظر إلى المستقبل، فإن القرار الأولي لأوبك وشركائها (أواخر العام الماضي) برفع إنتاج النفط بحوالي 500 ألف برميل يومياً (بدلاً عن 1,9 مليون برميل يومياً) لشهر يناير، إلى جانب خفض الأحادي من جانب المملكة بما يصل إلى 1 مليون برميل يومياً في كل من فبراير ومارس، يعني أن إنتاج التحالف سينخفض بنحو 100 ألف برميل يومياً، على أساس ربعي، في الربع الأول لعام 2021. أبعد من ذلك، نتوقع أن تضيق أوبك وشركائها كمية الإنتاج المتبقية وهي 1,4 مليون برميل يومياً (1,9 مليون برميل يومياً ناقص الزيادة التي تم تطبيقها في يناير وهي 500 ألف برميل يومياً) في وقت ما خلال الربع الثاني. وفقاً لحساباتنا، على الرغم من أن الإنتاج الإضافي لأوبك وشركائها وهو 1,4 مليون برميل يومياً سيتسبب في زيادة الضغط تدريجياً على ميزان النفط اليومي العالمي، لكنه سيظل هناك عجز بمتوسط 1,5 مليون برميل يومياً على مدار عام 2021 (شكل 5). وبدوره، سيساعد استمرار العجز على خفض مخزونات الخام التجارية التي نمت العام الماضي، والتي يفوق إجماليها حالياً متوسطها لآخر خمس سنوات بنحو 96 مليون برميل (شكل 6).

وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة، تراجع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام خلال عام 2020 ككل، بنسبة 8 بالمائة، مقارنة بعام 2019، ليلعب متوسطه 11,3 مليون برميل يومياً. بالنظر إلى عام 2021، نتوقع التقديرات الحالية لإدارة معلومات الطاقة (بناءً على سعر لخام غرب تكساس عند 49,7 دولار أمريكي للبرميل)، تراجعاً إضافياً في إنتاج النفط الأمريكي تبلغ نسبته 2 بالمائة، على أساس سنوي (ليصل المتوسط إلى 11,1 مليون برميل يومياً) في نهاية العام.

في غضون ذلك، يتوقع أن تدعم الإدارة الأمريكية الجديدة نظاماً يهدف إلى تقليل انبعاثات الغاز ومعالجة التغيرات المناخية. وفي الواقع، كان الوقف المؤقت لتصاريح التنقيب عن النفط في الأراضي والمياه الفيدرالية، وإلغاء أحد خطوط أنابيب النفط الرئيسية من بين أولى التغييرات التي أقرها الديمقراطيون. بالنظر إلى المستقبل، يبقى أن نرى إلى أي مدى سيؤثر هذا الأمر على قطاع النفط الأمريكي، ورغم أنه يتوقع حدوث المزيد من التغييرات الرئيسية في سياسة النفط (كحظر تصدير النفط)، لكن لا نتوقع أن يتم تطبيق مثل هذه السياسات في المدى القريب، ولكن ربما يتم تنفيذها في وقت لاحق من هذا العام أو في عام 2022، إن طُبقت.

إجمالاً، في العام 2020 ككل، بلغ متوسط أسعار خام برنت 42 دولاراً للبرميل، منخفضاً بنسبة 36 بالمائة عن مستويات 2019، كما يقل بدرجة طفيفة عن تقديراتنا التي كانت عند 43 دولاراً للبرميل. بالنظر إلى المستقبل، خلال الفترة المتبقية من عام 2021، تشير التقديرات الحالية لأوبك إلى تعافي تدريجي في الطلب على النفط خلال العام، وحدث عجز في موازين النفط اليومية، وستساعد هذه

1 مليون برميل يومياً (أو 9 بالمائة)، على أساس سنوي، عام 2021، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في استهلاك وقود النقل.

نتوقع أن تضيق أوبك وشركائها كمية الإنتاج المتبقية وهي 1,4 مليون برميل يومياً في وقت ما خلال الربع الثاني.

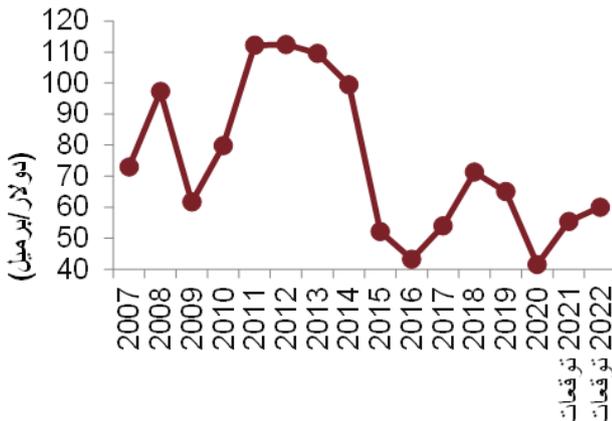
وفقاً لحساباتنا، على الرغم من أن الإنتاج الإضافي لأوبك وشركائها وهو 1,4 مليون برميل يومياً سيتسبب في زيادة الضغط تدريجياً على ميزان النفط اليومي العالمي...

..لكنه سيظل هناك عجز بمتوسط 1,5 مليون برميل يومياً على مدار عام 2021.

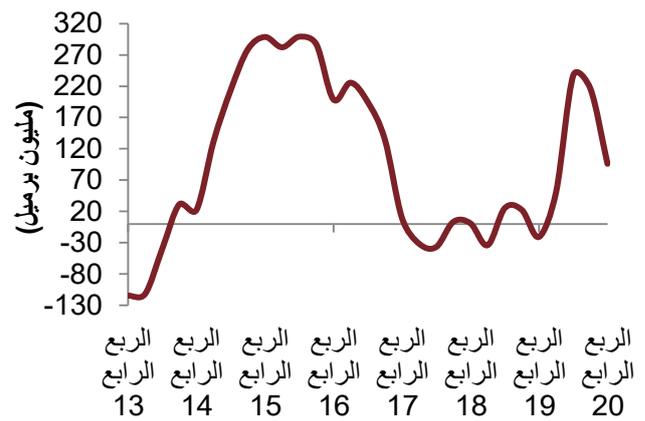
في غضون ذلك، يتوقع أن تدعم الإدارة الأمريكية الجديدة نظاماً يهدف إلى تقليل انبعاثات الغاز ومعالجة التغيرات المناخية...

..لكن ربما يتم تنفيذ ذلك النظام في وقت لاحق من هذا العام أو في عام 2022.

شكل 7: المتوسط السنوي لأسعار خام برنت



شكل 6: مخزونات النفط التجارية مقارنة بالمتوسط المتحرك لآخر خمس سنوات





العوامل جميعها على انخفاض مخزونات النفط التجارية المرتفعة بصورة قياسية وتقديم الدعم للأسعار. بالطبع، يأتي الخطر الرئيسي على هذه التوقعات، من حدوث تفشي واسع ولفترة طويلة لكوفيد-19، ربما يكون من خلال سلالة متحورة من الفيروس، أو بسبب توزيع اللقاح بصورة أبطأ مما يتوقع حالياً. وفي هذا السياق، فإن تعافي أسعار النفط خلال العام لن يكون سلساً أو سهلاً، ولا يمكن استبعاد عملية "تصحيحية" لمستويات الأسعار الحالية التي تزيد عن 60 دولاراً للبرميل. واضعين ذلك في الاعتبار، حالياً أبقينا على توقعاتنا بأن تكون أسعار خام برنت لعام 2021 ككل عند 55 دولاراً للبرميل دون تغيير (شكل 7).

نمو الاقتصاد السعودي

وفقاً للبيانات الأولية للعام ككل الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، انكمش الاقتصاد السعودي بنسبة 4,1 بالمائة عام 2020، مقارنة بنمو بنسبة 0,3 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2019. وكما هو متوقع، فقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلباً بكلا القطاعين النفطي وغير النفطي. لقد أدى انخفاض إنتاج المملكة من النفط، على أساس سنوي، نتيجة لاتفاقية خفض الإنتاج بين أوبك وشركائها، إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بنسبة 6 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020 (وفقاً لأحداث البيانات المتوفرة). في غضون ذلك، تراجع القطاع غير النفطي بنسبة 2,9 بالمائة في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020، حيث شهد نمو القطاع الخاص غير النفطي كذلك تراجعاً كبيراً، بلغت نسبته 3,9 بالمائة. رغم أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعام ككل لم تصدر بعد، لكن مؤشر جدوى المركب للاقتصاد غير النفطي يشير إلى أن التعافي الذي شهده القطاع الخاص غير النفطي خلال الربع الثالث تعزز في الربع الرابع (شكل 8).

وبالنظر إلى نمو القطاعات، يتوقع أن تكون قطاعات "الصناعة غير النفطية"، و"تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق" و"النقل والتخزين والاتصالات" قد تحملت العبء الأكبر لعلميات الإغلاق والحظر المتصلة بجائحة كوفيد-19 العام الماضي، حيث تراجع كل من تلك القطاعات الثلاث بأكثر من 6 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020، على أساس سنوي. وعلى العكس، سجل قطاعا "التشييد" و"التمويل والتأمين وخدمات الأعمال" أداءً أفضل مما كان متوقعاً في البداية، ومن المرجح أن يحققا نمواً إيجابياً، على أساس سنوي، بالنسبة لعام 2020 ككل (كما أوضحنا في تقريرنا السابق بشأن [أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي](#)).

بالنظر إلى عام 2021، رغم أنه لا تزال هناك درجة كبيرة من الغموض بسبب تفشي جائحة كوفيد-19، وتأثيره المحتمل على الاقتصاد غير النفطي، لكننا نتوقع انتعاشاً على نطاق واسع. ويفترض الإطار الزمني الحالي المضمن في توقعاتنا اكتمال تلقيح 15 إلى 20 بالمائة من السكان البالغين ضد كوفيد-19 بحلول منتصف عام 2021... ثم 70 بالمائة بنهاية العام.

وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع توسعاً في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق"، حيث تم تخفيف القيود بشأن التباعد الاجتماعي تدريجياً وهناك انتعاش مضطرد لأنشطة الترفيه والسياحة المحلية. في نفس الوقت، نتوقع أن يساهم قطاعا "التشييد" و"النقل والتخزين والاتصالات" في النمو. فالأول، سيواصل الاستفادة من العمل في عدد من المشاريع العملاقة التي ينفذها صندوق الاستثمارات العامة، بينما سيرتفع الثاني بفضل اكتمال المشاريع التي تصل قيمتها 87 مليار ريال خلال العام. إجمالاً، نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الكلي بنسبة 2,1 بالمائة، على أساس سنوي، وسيساهم كلا القطاعين النفطي وغير النفطي في ذلك النمو. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يشهد الناتج الإجمالي لقطاع النفط زيادة طفيفة، بنسبة 1,3 بالمائة، حيث ينتظر أن يأتي نصيب الأسد في النمو من القطاع غير النفطي، والذي نتوقع نموه بنسبة 2,7 بالمائة، على أساس سنوي. مع ذلك، في هذه اللحظة من

لن يكون تعافي أسعار النفط خلال العام سلساً أو سهلاً، ولا يمكن استبعاد عملية "تصحيحية" لمستويات الأسعار الحالية...

...واضعين ذلك في الاعتبار، حالياً أبقينا على توقعاتنا بأن تكون أسعار خام برنت لعام 2021 ككل عند 55 دولاراً للبرميل دون تغيير.

بالنظر إلى عام 2021، رغم أنه لا تزال هناك درجة كبيرة من الغموض بسبب تفشي جائحة كوفيد-19...

...لكننا لا نزال نتوقع انتعاشاً على نطاق واسع.

وفترض الإطار الزمني الحالي المضمن في توقعاتنا اكتمال تلقيح 15 إلى 20 بالمائة من السكان البالغين ضد كوفيد-19 بحلول منتصف عام 2021...

...ثم 70 بالمائة بنهاية العام.

والحال كذلك، نتوقع حدوث تحسن متتابع، على أساس ربعي، في الاقتصاد السعودي غير النفطي خلال العام...

...وسيكون هذا التعافي أكثر قوة في النصف الثاني من عام 2021.

إجمالاً، نتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي الكلي بنسبة 2,1 بالمائة، على أساس سنوي، وسيساهم كلا القطاعين النفطي وغير النفطي في ذلك النمو.



الزمن، لا يزال نطاق التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد السعودي غير واضح. ويأتي الخطر الرئيسي على توقعاتنا، من حدوث موجة ثانية من تفشي فيروس كوفيد-19 تكون خطيرة وتستمر لفترة طويلة، وربما يكون ذلك من خلال سلالة متحورة من الفيروس، أو بسبب توزيع اللقاح بصورة أبطأ مما يتوقع حالياً. وفي هذا السياق، فإن تعافي الاقتصاد السعودي خلال العام لن يكون سلساً أو سهلاً، وتميل المخاطر بالكامل باتجاه الجانب السلبي.

وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع أن يشهد الناتج الإجمالي لقطاع النفط زيادة طفيفة، بنسبة 1,3 بالمائة...

...حيث ينتظر أن يأتي نصيب الأسد في النمو من القطاع غير النفطي، والذي نتوقع نموه بنسبة 2,7 بالمائة، على أساس سنوي

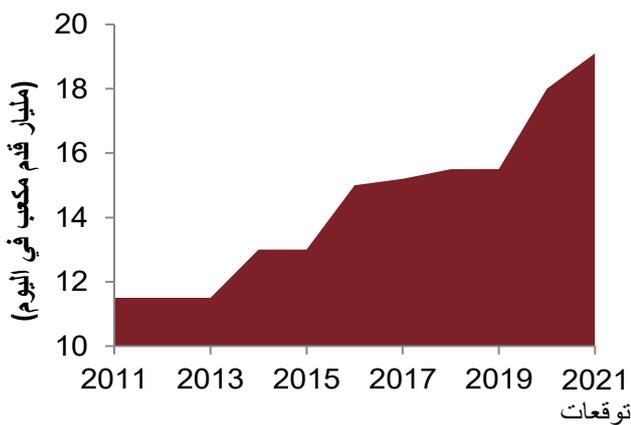
مع ذلك، في هذه اللحظة من الزمن، لا يزال نطاق التأثيرات المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد السعودي غير واضح.

جدول رقم 2: الحصص المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومعدلات النمو*

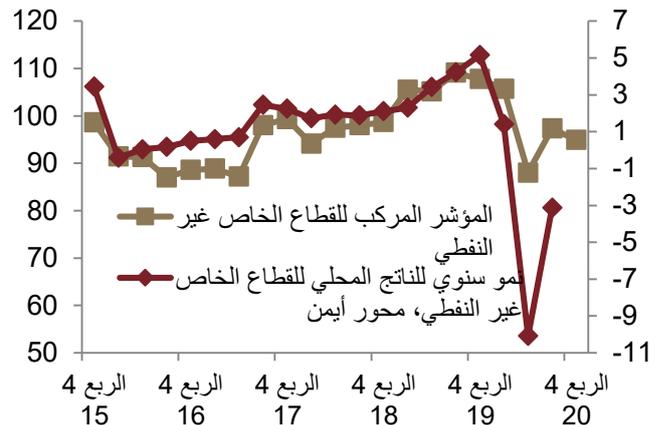
التغير السنوي %			نسبة مئوية من (2019)		الناتج الإجمالي الكلي	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
2021 توقعات	2020 توقعات	2019 تقديرات	2018	الناتج الإجمالي الكلي		
2.1	4.1-	0.3	2.4	100	الناتج المحلي الإجمالي الكلي ويشمل:	
1.3	6-	3.6-	3.1	41.8	القطاع النفطي*	
2.7	2.9-	3.3	2.2	58.2	القطاع غير النفطي* ويشمل:	
1.5	0.4-	2.2	2.9	30	القطاع الحكومي غير النفطي	
3.2	3.9-	3.8	1.9	70	القطاع الخاص غير النفطي	
					الناتج المحلي غير النفطي، حسب نوعية النشاط *	
1	3.1-	1.3	0.3	4	الزراعة	
1.7	0.8	4.8	2.4	0.7	التعدين غير النفطي	
0.5	6.6-	0.9-	4	14.6	الصناعات غير النفطية (التحويلية)	
0.5	2.5-	4-	1.9	2.2	الكهرباء والماء والغاز	
3	0.8-	4.6	3.5-	7.8	التشييد والبناء	
4	6.2-	6.3	1	16.2	تجارة الجملة والتجزئة	
3	6.2-	5.6	2.1	10.8	النقل والاتصالات	
3	0.3-	3.4	2.6	9.4	الأنشطة العقارية	
3	1.4	8	3.9	7.1	خدمات المال، والتأمين، والأعمال	
6	4.8-	6.9	5.2	3.7	خدمات اجتماعية	
1	0.7	1.5	3	23.9	منتجات الخدمات الحكومية	

* الناتج المحلي الإجمالي الكلي للعام 2020: الناتج الفعلي والناتج المحلي الإجمالي، حسب القطاع والنشاط، هو المتوسط للفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020

شكل 9: طاقة إنتاج الغاز تاريخياً والمخطط لها في المملكة العربية السعودية



شكل 8: مؤشر شركة جدوى المركب للقطاع الخاص غير النفطي





قطاع النفط:

العام الماضي، أدى التزام المملكة بمستويات إنتاج النفط المستهدفة من قبل أوبك وشركائها على الأرجح إلى تراجع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى أدنى مستوى له على الإطلاق. وبصورة أكثر تحديداً، تسبب انخفاض متوقع بنسبة 6 بالمائة، على أساس سنوي، في قطاع النفط، في تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى ما يزيد قليلاً عن 41 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (بالقيمة الفعلية) في نهاية عام 2020، مقابل متوسط بنسبة 44 بالمائة في العقد الماضي. بالنظر إلى المستقبل، فإن خفض الطوعي الأحادي للمملكة من إنتاجها النفطي خلال معظم الربع الأول واستمرار الالتزام باتفاقية الإنتاج بين أوبك وشركائها، لن يساعد على زيادة مساهمة القطاع بحجم كبير عام 2021. مع ذلك، يتوقع أن يأتي بعض النمو في هذا القطاع من زيادة إنتاج الغاز وافتتاح مصفاة جازان. فيما يتعلق بالأخير، كنا قد توقعنا سابقاً بدء تشغيل المصفاة عام 2020، لكن نتيجة للتأخير المتصل بجائحة كوفيد-19، فإن التشغيل الكامل للمصفاة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 400 ألف برميل يومياً سينطلق في النصف الأول من عام 2021. إضافة إلى ذلك، سيساهم تأثير تشغيل مجمع الفاضلي لإنتاج الغاز كل العام وتوسعة معمل غاز الحوية، في نمو قطاع النفط، كما يساعد أيضاً في رفع الطاقة الإجمالية لمعالجة الغاز بنسبة 20 بالمائة خلال السنوات القليلة القادمة (شكل 9، نص مظلل 1).

الخفض الطوعي الأحادي للمملكة من إنتاجها النفطي خلال معظم الربع الأول...

... واستمرار الالتزام باتفاقية الإنتاج بين أوبك وشركائها، لن يساعد على زيادة مساهمة القطاع بحجم كبير عام 2021.

مع ذلك، يتوقع أن يأتي بعض النمو في هذا القطاع من زيادة إنتاج الغاز وافتتاح مصفاة جازان.

بلغ متوسط إنتاج المملكة من الخام 9,2 مليون برميل يومياً عام 2020...

نص مظلل 1: إنتاج المملكة من النفط الخام

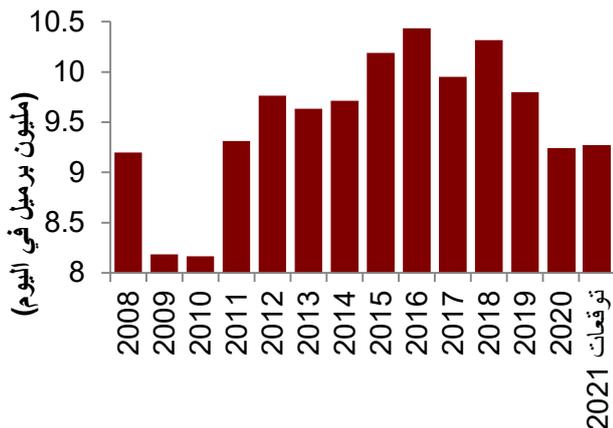
بلغ متوسط إنتاج المملكة من الخام 9,2 مليون برميل يومياً عام 2020، منخفضاً بنسبة مقدرة، 6 بالمائة، عن مستوى الإنتاج عام 2019، وذلك نتيجة لتحرك أوبك وشركائها لاحتواء تأثير جائحة كوفيد-19 على سوق النفط. بالنظر إلى المستقبل، صرحت السعودية مؤخراً أنها ستخفض الإنتاج طوعاً بنحو 1 مليون برميل يومياً إضافي خلال كل من فبراير ومارس، للمساعدة في رؤية فترة غير مؤكدة للطلب على النفط خلال الربع الأول لعام 2021. بعد تلك الفترة، نتوقع أن تضيف أوبك وشركائها الكمية المتبقية وهي 1,4 مليون برميل يومياً (1,9 مليون برميل يومياً ناقص الزيادة التي تقررت لشهر يناير وهي 500 ألف برميل يومياً) في وقت ما خلال الربع الثاني، مما سيؤدي إلى ارتفاع إنتاج المملكة من الخام إلى نحو 9,5 مليون برميل يومياً (للمزيد، يمكنكم الاطلاع على أحدث تقرير لنا حول [تطورات أسواق النفط](#)).

...منخفضاً بنسبة مقدرة، 6 بالمائة، عن مستوى الإنتاج عام 2019، وذلك نتيجة لتحرك أوبك وشركائها لاحتواء تأثير جائحة كوفيد-19 على سوق النفط.

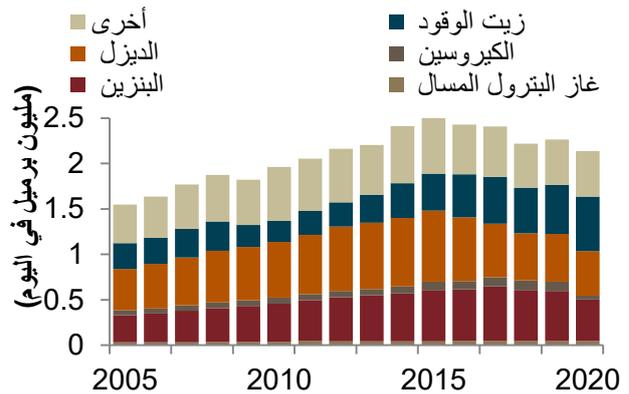
على الصعيد المحلي، رغم أننا نتوقع أن تؤدي زيادة استهلاك المصافي نتيجة للبدء في التشغيل التدريجي لمصفاة جازان، وكذلك حدوث تعافي عام في استهلاك وقود النقل، إلى زيادة الاستهلاك المحلي للطاقة مقارنة بالمستويات المنخفضة العام الماضي (شكل 10)، لكننا لا نتوقع أن تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع كبير في حجم إنتاج النفط السعودي عام 2021. وذلك يعود إلى أن تأثير إنتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب من محطة الفاضلي للغاز كل العام، (والذي وصل إلى كامل طاقته في مايو 2020)، وتوسعة معمل غاز الحوية الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 1 مليار قدم مكعب في اليوم، سيساعد على إحلال

بالنظر إلى المستقبل، نتيجة للتطورات في تحالف أوبك وشركائها واتجاهات الطاقة المحلية...

شكل 11: إنتاج المملكة من النفط الخام (بيانات مأخوذة عن طريق الاتصال المباشر)



شكل 10: استهلاك الطاقة السائلة محلياً





استخدام النفط الخام في توليد الكهرباء.

خلاصة القول، نتيجة للتطورات في تحالف أوبك وشركائها واتجاهات الطاقة المحلية، نتوقع زيادة إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 9,3 مليون برميل يومياً عام 2021 (شكل 11).

تراجع قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق (16 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 6,2 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020، على أساس سنوي، حيث تسببت عمليات الإغلاق والقيود المرتبطة بالجائحة إلى هبوط النمو في القطاع إلى أدنى مستوى له في 36 عاماً. ورغم هذا التراجع القياسي، فإن بيانات العام ككل تخفي حقيقة أن الربع الأول (ومعظم الربع الرابع) شهدا مستويات مناسبة من النمو، لكن ذلك لم يكن كافياً لإصلاح الضرر الاقتصادي في الربعين الثاني (والثالث بمستوى أقل)، عندما تم فرض قيود صارمة على حركة السكان لاحتواء تفشي كوفيد-19. إجمالاً، تراجع القيمة المجمعة لعمليات نقاط البيع والسحوبات النقدية لعام 2020 ككل (بلغت 1,02 تريليون ريال) بنسبة 1,3 بالمائة فقط، مقارنة بإجمالها عام 2019. الأمر الأكثر إثارة للإعجاب أن هذا التراجع السنوي المتواضع جاء رغم ملاحظة انخفاض في عمليات نقاط البيع مباشرة بعد زيادة ضريبة القيمة المضافة في يوليو العام الماضي، وكذلك تدابير الإغلاق المشددة التي تم تطبيقها خلال معظم الربع الثاني (نص مظل 2).

نص مظل 2: الإنفاق الاستهلاكي

ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2020، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادات ملحوظة، على أساس سنوي، في فئة "الأغذية والمشروبات" (بنسبة 67 بالمائة)، وفئة "الاتصالات" (بنسبة 51 بالمائة)، وفئة "مواد البناء" (بنسبة 40 بالمائة). جدير بالذكر، هناك نمو عام في عمليات نقاط البيع تعزز على الأرجح بفضل التشجيع على استخدام المدفوعات غير النقدية خلال الجائحة، كجزء من التدابير الوقائية لمواجهة كوفيد-19 (وهو ما يفسر ربما كذلك الزيادة الكبيرة، على أساس سنوي، والتي بلغت 400 بالمائة، في عمليات التجارة الإلكترونية). نتيجة لذلك، انخفضت السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي (كنسبة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي) إلى 61 بالمائة عام 2020، مقارنة بـ 71 بالمائة عام 2019.

وفي اعتقادنا، أن هناك ثلاثة عوامل ساعدت على الحد من المسار المتراجع في الإنفاق الاستهلاكي (1): تعليق رحلات الطيران التجاري وما ترتب عليه من تحويل الإنفاق على السياحة المغادرة باتجاه الداخل (استعرضنا هذا الأمر في أحدث تقريرنا لنا عن [تطورات أوضاع الاقتصاد الكلي](#))، (2) تخفيض الشركات وتجار التجزئة لأسعارهم النهائية، وفي بعض الحالات، امتصاص جزء من الزيادة في ضريبة القيمة المضافة (استعرضنا هذا الأمر في تقرير لنا عن [التضخم](#))، (3) انطلاق نظام "ساند" الذي يتيح استبقاء المواطنين في وظائفهم في القطاع الخاص (استعرضنا هذا الأمر في آخر تقاريرنا عن [تطورات سوق العمل](#)).

كذلك، خلال عام 2020، انطلق عدد من مبادرات السياحة حول المملكة، حيث تراجعت حالات كوفيد إلى مستويات منخفضة. رغم أن البنية التحتية للسياحة حالياً تعتبر محدودة وفي العديد من الحالات قيد التطوير، لكن الطلب المحلي بقي مرتفعاً خلال شهور الصيف، مما ساعد على تقديم دعم في الوقت المناسب لقطاعي "تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق"، "النقل والاتصالات" (أنظر الجزء التالي). إضافة إلى ذلك، أقيمت أحداث رياضية دولية مهمة، تتصل بالقولف، وكرة القدم، وسباق السيارات داخل المملكة خلال العام الماضي. بالنظر إلى المستقبل، سيستفيد القطاع من استمرار فعاليات الترفيه والترويج، خاصة خلال النصف الثاني من عام 2021. على سبيل المثال،

...نتوقع زيادة إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 9,3 مليون برميل يومياً عام 2021.

تراجع قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق بنسبة 6,2 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020، على أساس سنوي...

...حيث تسببت عمليات الإغلاق والقيود المرتبطة بالجائحة، إلى هبوط النمو في القطاع إلى أدنى مستوى له في 36 عاماً.

رغم هذا التراجع القياسي، فإن بيانات العام ككل تخفي حقيقة أن الربع الأول شهد مستويات مناسبة من النمو.

إجمالاً، تراجع الإنفاق الاستهلاكي في عام 2020 ككل (والذي بلغ 1,02 تريليون ريال) بنسبة 1,3 بالمائة فقط، مقارنة بمستواه عام 2019.

رغم ذلك، فإن انعكاس/أو ضعف العوامل الثلاثة التي دعمت النمو العام الماضي...

...ربما تشكل رياحاً معاكسة للقطاع في المستقبل.

نتوقع زيادة الرحلات المغادرة، رغم أنها لن تكون بصورة فورية، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق على السياحة المحلية.



ستصبح المملكة الدولة رقم 33 التي تستضيف سباق الجائزة الكبرى للفورميلا 1، والذي يتوقع إجراؤه في جدة في نوفمبر. إضافة إلى ذلك، تواصل المملكة ارتباطها بعدد من الفعاليات الرياضية الدولية، كلقب الملاكمة للوزن الثقيل، وكانت قد استضافت حدثاً مشابهاً في أواخر عام 2019.

رغم ذلك، فإن انعكاس/أو ضعف العوامل الثلاثة التي دعمت النمو العام الماضي، ربما تشكل رباحاً معاكسة للقطاع في المستقبل. على سبيل المثال، في يناير 2021، أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني أن تعليق الرحلات الدولية سيتم رفعه بالكامل ابتداءً من مايو 2021. بناءً على ذلك، نتوقع زيادة الرحلات المغادرة، رغم أنها لن تكون بصورة فورية، لكن بالتأكيد خلال شهور الصيف، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق على السياحة المحلية (والتي لن يتم تعويضها بالضرورة بالسياحة الوافدة، أنظر الجزء الخاص بالنقل والاتصالات أدناه). علاوة على ذلك، نتوقع أن تكون الشركات أقل ميلاً نحو الاستمرار في تغطية الفرق في ضريبة القيمة المضافة في المستقبل، مما يرفع الأسعار لسلع معينة للمستهلكين. يلاحظ أن المملكة العربية السعودية تطبق أحد أعلى مستويات ضريبة القيمة المضافة في منطقة الخليج، بينما نجد أن بعض وجهات التسوق الأكثر رسوخاً في المنطقة (كديبي) تتيح استرداد ضريبة القيمة المضافة، مما يجعل القيام برحلات قصيرة لشراء سلع مرتفعة القيمة أكثر إغراءً. أخيراً، يتوقع أن ينخفض الدخل المتاح للإنفاق للأسرة السعودية (وبالتالي الإنفاق)، مع إنهاء نظام "ساند"، وبقاء معدلات البطالة أعلى من مستوياتها ما قبل كوفيد-19 في المدى القريب (كما فصلنا في تقريرنا [تطورات سوق العمل](#))، واستمرار سريان قرار وقف علاوة غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام الذي اتخذ منذ يوليو الماضي.

انكمش قطاع الصناعة غير النفطية (التحويلية) (14,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) في جميع الأرباع الثلاثة العام الماضي، على أساس سنوي، وبلغت متوسط التراجع 6,6 بالمائة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020. ونعتقد أن تراجع النشاط يتصل بصورة مباشرة بتطورات الاقتصاد العالمي، حيث انعكس التراجع الحاد في الصناعة والتجارة العالمية الناتج عن الجائحة، على المملكة العربية السعودية. وفي الواقع، تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 12 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى نوفمبر 2020، مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 (شكل 12).

بالنظر إلى المستقبل، تحسن مؤشرات الصناعة العالمية مؤخراً (شكل 3)، وفي حال استمراره فإن الطلب على الصادرات غير النفطية السعودية سيتحسن هو الآخر. في الواقع، كذلك أشارت أحدث البيانات المتاحة لشهر نوفمبر، إلى الزيادة الكبيرة، على أساس سنوي، في الصادرات خلال عامين، كما أن نشاط التصنيع تحسن منذ منتصف عام 2020، رغم إنه بقي في المنطقة السلبية (شكل 13). بشكل منفصل، سيساعد استمرار تنفيذ المبادرات المدرجة ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية

علاوة على ذلك، نتوقع أن تكون الشركات أقل ميلاً نحو الاستمرار في تغطية الفرق في ضريبة القيمة المضافة في المستقبل...

...مما يرفع الأسعار لسلع معينة للمستهلكين.

أخيراً، يتوقع أن ينخفض الدخل المتاح للإنفاق للأسرة السعودية (وبالتالي الإنفاق)...

...مع إنهاء نظام "ساند"...

...وبقاء معدلات البطالة أعلى من مستوياتها ما قبل كوفيد-19 في المدى القريب...

...واستمرار سريان قرار وقف علاوة غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام.

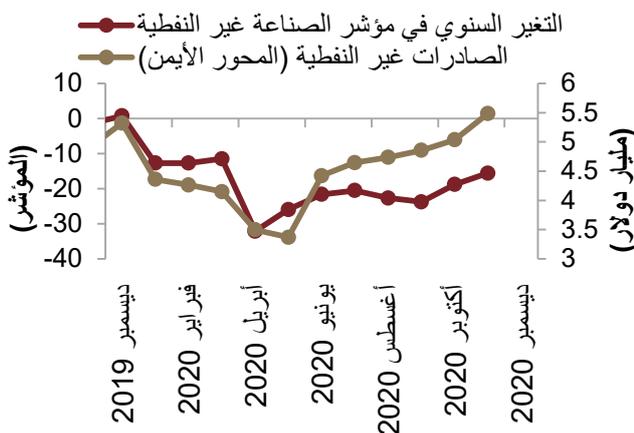
انكمش قطاع الصناعة غير النفطية في جميع الأرباع الثلاثة العام الماضي، على أساس سنوي...

...ونعتقد أن تراجع النشاط يتصل بصورة مباشرة بتطورات الاقتصاد العالمي.

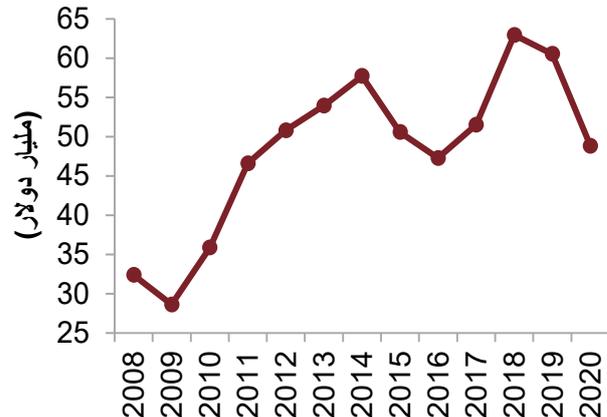
بالنظر إلى المستقبل، تحسن مؤشرات الصناعة العالمية مؤخراً...

...وفي حال استمراره فإن الطلب على الصادرات غير

شكل 13: مؤشر الإنتاج الصناعي الشهري والصادرات غير النفطية



شكل 12: قيمة الصادرات غير النفطية السنوية*



* 2020: إجمالي الصادرات من بداية العام وحتى نوفمبر



النفطية السعودية سيتحسن هو الآخر.

والخدمات اللوجستية، على تقديم بعض الدعم لقطاع الصناعة غير النفطية، وسيكون صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد الوسائل التي سيقدم من خلالها الدعم (نص مظلل 3).

نص مظلل 3: صندوق التنمية الصناعية السعودي

في عام 1974، تم إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، بهدف دعم وتمويل قطاع الصناعة من خلال قروض بدون فوائد وتقديم الاستشارات المالية. في الآونة الأخيرة، تطور دور الصندوق ليشمل تمويل المبادرات التي تدعم أهداف رؤية 2030.

استمر الصندوق في أداء دوره الرئيسي عام 2020، حيث بلغ إجمالي القرض التي قدمها 17 مليار ريال (مرتفعةً من 13 مليار ريال في عام 2019)، كما امتدت جهوده لدعم الحكومة في إزالة التأثير المالي والاقتصادي لكوفيد-19. مع تفشي الجائحة العام الماضي، أصبح جلياً أنه سيكون هناك ارتفاع كبير في مستويات الإفلاس وسط المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ورغم أن أحد أولى الإجراءات التي كان على السلطات اتخاذها تستهدف مباشرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كئنف الصندوق كذلك جهوده لتخفيف الآثار الناجمة عن التراجع الحاد في القطاع الخاص. وبصورة أكثر تحديداً، أطلق الصندوق العام الماضي منتجات تمويل (شملت إعادة هيكلة وتأجيل قروض) بلغت قيمتها 5 مليار ريال.

بالنظر إلى المستقبل، رغم أن الصندوق سيستمر في دعم القطاع الخاص فيما يتعلق بتخفيف آثار الجائحة، لكنه سيواصل كذلك العمل باتجاه هدفه الأساسي والمتمثل في مضاعفة عدد المشاريع الممولة بحلول عام 2025. ولتحقيق تلك الأهداف، أطلق الصندوق استراتيجية ترمي إلى تحسين المنظومة الصناعية عموماً، من خلال أربعة برامج تمويل محددة، تشمل:

1. آفاق: لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية، بالتعاون مع جهات أخرى، مثل "بادر" و"منشآت".
2. تنافسية: لدعم وتحفيز المنشآت الصناعية للانتقال إلى المرحلة الصناعية الرابعة، وتحسين كفاءة الطاقة، مما يساعد على زيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة.
3. توظيف: لتعظيم المحتوى المحلي، وتوظيف عدد من القطاعات المستهدفة، ودعم سلسلة التوريد مع عدد من الشركات الرائدة في المملكة، بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء، وبرنامج تعزيز القيمة المضافة الإجمالية في المملكة (اكتفاء)، وشركة معادن.
4. أرض وقرض: والذي يتيح للمستثمرين طلب التمويل وتخصيص قطعة أرض صناعية في نفس الوقت عبر بوابة واحدة، وذلك لمساعدتهم على توفير الوقت والجهد، والمواءمة مع جهات أخرى، كالهيئة السعودية للمدن الصناعية "مدن"، ومدينة الملك سلمان للطاقة "سبارك"، والوادي الصناعي.

بشكل منفصل، سيساعد استمرار تنفيذ المبادرات المدرجة ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية...

...على تقديم بعض الدعم لقطاع الصناعة غير النفطية...
...وسيكون صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد الوسائل التي سيقدم من خلالها الدعم.

بالنظر إلى المستقبل، رغم أن الصندوق سيستمر في دعم القطاع الخاص فيما يتعلق بتخفيف آثار الجائحة...

...لكنه سيواصل كذلك العمل باتجاه هدفه الأساسي والمتمثل في مضاعفة عدد المشاريع الممولة بحلول عام 2025.

تراجع قطاع النقل والتخزين والاتصالات (10,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) بنسبة 6,2 بالمائة، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020. لقد أعقب التراجع الحاد في الربع الثاني، نمواً سلبياً مستمراً في الربع الثالث، وذلك نتيجة للقيود المتواصلة على السفر، وتعليق التأشيرات السياحية، وحظر العمرة، وتقليل عدد الحجاج بصورة كبيرة. ورغم إعادة فتح العمرة خلال الربع الرابع من العام الماضي، استمرت القيود على أعداد المعتمرين، مما يعني توقع حدوث تراجع حاد، على أساس سنوي، في إجمالي المعتمرين عام 1441هـ (2019/2020)، مقارنة بعام 1440هـ (2018/2019)، حيث بلغ عدد المعتمرين 7,5 مليون معتمر والحجاج 2,5 مليون حاج. في غضون ذلك، يرجح أن يكون القطاع الفرعي "الاتصالات" قد سجل أداءً جيداً، خاصة خلال عمليات الإغلاق، والتي

تراجع قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 6,2 بالمائة، على أساس سنوي، في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2020.

رغم إعادة فتح العمرة خلال الربع الرابع من العام الماضي، استمرت القيود على أعداد المعتمرين...



أدت إلى جعل بعض الموظفين ينجزون أعمالهم من المنزل. ومما يدل على ذلك الأداء الجيد، تسجيل معظم شركات الاتصالات المدرجة نمواً قوياً في الأرباح خلال العام. وفي الواقع، يجدر الإشارة إلى أن متوسط سرعة الانترنت داخل المملكة ارتفع إلى 77,5 ميجابايت للثانية، مما جعل المملكة في المرتبة الأولى من حيث سرعة التحميل ضمن الدول التي تستخدم شبكة الجيل الخامس.

بالنسبة لعام 2021، هناك عدد من المشاريع قادمة في الطريق سترفع النمو في القطاع. تشمل هذه المشاريع، المرحلة الأولى من مترو الرياض التي يتوقع انطلاقها في الربع الثاني لعام 2021، وكذلك المرحلة الأولى من شبكة حافلات الرياض. في غضون ذلك، يتوقع أن يواصل القطاع الفرعي "الاتصالات" الاستفادة من حدوث طفرة في العدد الكلي للمستخدمين في الهواتف/البيانات النقالة، مع زيادة الخدمات الحكومية التي أصبحت رقمية. إلى جانب إطلاق الهويات الرقمية مؤخراً، هناك أيضاً عدد من تطبيقات الهاتف النقال التي تتيح للمستخدمين التقدم لاختبارات كوفيد-19، والتسجيل للتطعيم، وتقديم تحديثات بشأن أي إصابات وقعت قريباً (أنظر النص المظلل 8). في غضون ذلك، نتوقع أن تظل القيود بشأن أعداد الحجاج والمعتمرين باقية العام القادم. ورغم ثقتنا في قدرة المملكة على اتخاذ كل التدابير اللازمة إزاء سلامة الحجاج، لكن هذا هو طرف واحد فقط من المعادلة. الطرف الآخر من المعادلة، هو مدى سرعة الدول المسلمة الأخرى (أو الدول المسلمة المأهولة) في تطعيم مواطنيها (نص مظلل 4).

...مما يعني توقع حدوث تراجع حاد، على أساس سنوي، في إجمالي المعتمرين عام 1441 هـ.

نتوقع أن تظل القيود بشأن أعداد الحجاج والمعتمرين باقية العام القادم.

ورغم ثقتنا في قدرة المملكة على اتخاذ كل التدابير اللازمة إزاء سلامة الحجاج...

..لكن هذا هو طرف واحد فقط من المعادلة.

الطرف الآخر من المعادلة، هو مدى سرعة الدول المسلمة الأخرى (أو الدول المسلمة المأهولة) في تطعيم مواطنيها.

نص مظلل 4: آلية كوفاكس COVAX

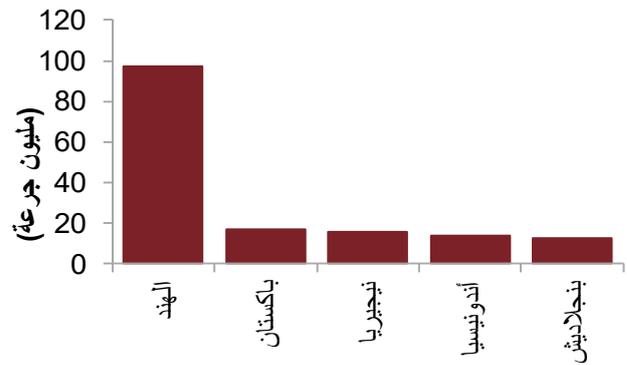
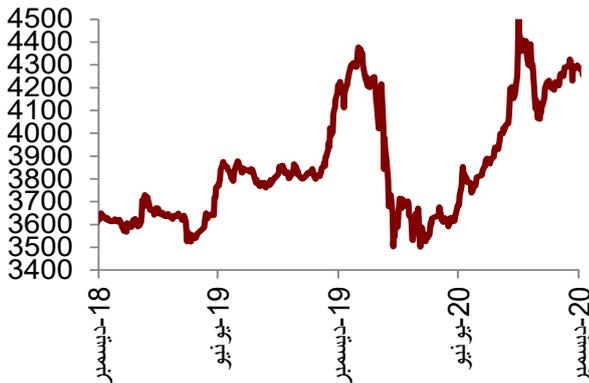
اتفقت منظمة الصحة العالمية والتحالف الدولي للقاحات في أبريل 2020، على إطلاق برنامج كوفاكس للتطعيم ضد كوفيد-19. أحد أهم أهداف كوفاكس هو ضمان حصول الدول الفقيرة، التي لا تستطيع تحمل التكاليف الكاملة لتوفير اللقاحات ضد كوفيد-19، بصورة عادلة على تلك اللقاحات لدى توفرها. بناءً على ذلك، أصدر برنامج كوفاكس مؤخراً قائمة تشمل 137 دولة ستلقى 337 مليون جرعة من اللقاح. ثلاثة من أكبر الدول التي ستحصل على اللقاح (الهند وباكستان واندونيسيا)، هي كذلك أكبر ثلاث دول وفد منها معتمرون إلى المملكة عام 1440 هـ (شكل 14). بالنظر إلى المستقبل، فإن الدول المدرجة في برنامج كوفاكس يفترض أن تتلقى جرعات تكفي لتلقيح 3,3 بالمائة من سكانها بحلول منتصف عام 2021، وهي نسبة تقل كثيراً عن النسبة التي تستهدفها بعض الدول الغنية خلال نفس الفترة.

على سبيل المثال، 50 بالمائة من المعتمرين عام 1440 هـ قدموا من دول تلقت العدد الأكبر من اللقاحات عبر برنامج كوفاكس.

تراجع قطاع الأنشطة العقارية (9,4 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي) بدرجة طفيفة، بنسبة 0,3 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020. في الواقع، كان هذا القطاع أحد أقل القطاعات تأثراً (إلى جانب قطاع "التمويل") بعمليات الإغلاق، حيث انخفض بنسبة 1,1 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الربع الثاني، أعقبه انتعاش قوي في الربع الثالث. ويعود جزء من هذا الارتفاع

تراجع قطاع الأنشطة العقارية بدرجة طفيفة، بنسبة

شكل 14: 50 بالمائة من المعتمرين قدموا من دول تلقت العدد الأكبر من اللقاحات عبر برنامج كوفاكس
شكل 15: أداء صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس)





0,3 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020.

في الواقع، كان هذا القطاع أحد أقل القطاعات تأثراً (إلى جانب قطاع "التمويل") بعمليات الإغلاق.

ويعود جزء من هذا الارتفاع على الأرجح، إلى استمرار تقديم منتجات سكنية متنوعة إلى المواطنين من خلال برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان..

بالنسبة لعام 2021، نتوقع أن يأتي استمرار النمو في هذا القطاع بفضل برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان...

...ولكن كذلك ينتظر أن يساعد حدوث انتعاش عام في الاقتصاد غير النفطي على زيادة الطلب في قطاع العقارات.

تم وضع تدابير لمعالجة توفير السكن المناسب...

...خاصة في المناطق/المدن التي تشهد فجوة كبيرة بين الطلب والعرض.

وشملت تلك التدابير، من بين إجراءات أخرى، توفير المزيد من الأراضي الحكومية لتشييد المساكن.

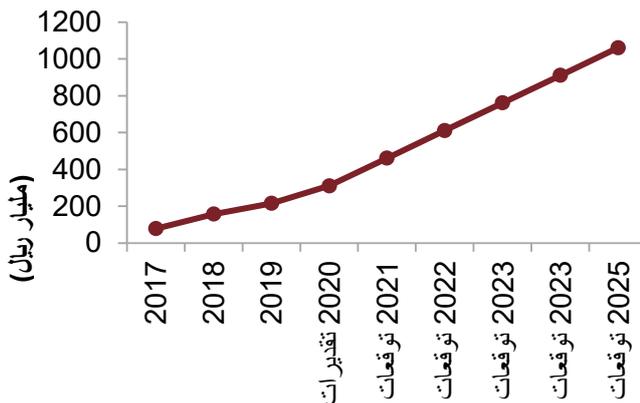
على الأرجح، إلى استمرار تقديم منتجات سكنية متنوعة إلى المواطنين (بلغ عددها الإجمالي 320 ألف في عام 2020 ككل) من خلال برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان. بالتزامن مع ذلك، هناك مجموعة من التدابير تم اتخاذها خلال السنوات القليلة الماضية لتحفيز الاستفادة من قروض الرهن العقاري وتعزيز ملكية المساكن ضمن برنامج تطوير القطاع المالي، ساهمت أيضاً في النمو. هذه التدابير انعكست في زيادة متواصلة في القروض الجديدة لرهن العقارات السكنية التي قدمتها البنوك وشركات التمويل، والتي ارتفعت، وفقاً لأحدث البيانات المتوفرة، بنحو 97 مليار ريال (زيادة بنسبة 31 بالمائة) في الربع الثالث لعام 2020، مقارنة بمستواها في نهاية عام 2019.

أما بالنسبة لعام 2021، فننتوقع أن يأتي استمرار النمو في هذا القطاع بفضل برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان. كذلك، نتوقع مزيداً من النمو القوي في قروض الرهن العقاري، حيث يتواصل تنفيذ مجموعة من المبادرات ضمن برنامج تحقيق الرؤية في مجال الإسكان (نص مظل 5). إضافة إلى ذلك، صدر مؤخراً مرسوم ملكي قضى بإعفاء جميع التعاملات العقارية من ضريبة القيمة المضافة، واستبدالها بتطبيق ضريبة باسم التصرفات العقارية بنسبة 5 بالمائة. كذلك أشار الأمر الملكي، إلى أن الحكومة ستتحمل ضريبة الـ 5 بالمائة للتصرفات العقارية للمنزل الأول للمواطنين حتى قيمة 1 مليون ريال (مقارنة بالحد الأقصى المعفي عنه سابقاً وهو 850 ألف ريال). ونعتقد أن كلا هذين التغيرين سيرفعان من مستوى ملكية المساكن وسط المواطنين، وبالتالي زيادة ناتج القطاع في السنوات القادمة. أخيراً، من المنتظر أن يساعد انتعاش عام في الاقتصاد غير النفطي، ولكن بصفة خاصة في قطاعات مثل "تجارة الجملة والقطاعي، والمطاعم والفنادق" و"التمويل والتأمين وخدمات الأعمال"، على دعم الطلب في النشاط العقاري، حيث يتوقع استمرار ارتفاع المؤشرات العقارية في عام 2021. أشار أحدث مؤشر للهيئة العامة للإحصاء بشأن أسعار العقارات، إلى زيادة الأسعار بنسبة 0,5 بالمائة خلال عام 2020 ككل، في حين سجل مؤشر صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس) ارتفاعاً بنسبة 2 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 15).

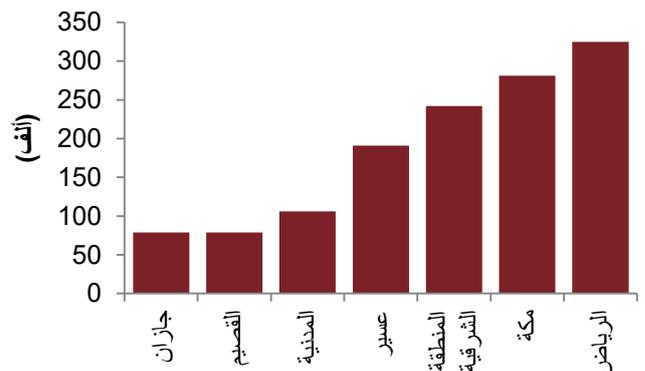
نص مظل 5: تحسين مستويات تملك المساكن

رغم تمكن وزارة الإسكان من تحقيق معدل ملكية المساكن الذي تستهدفه، ضمن برنامج التحول الوطني، وهو نسبة 60 بالمائة، تواصلت جهودها لتحسين نسبة التملك. كما هو محدد في برنامج تحقيق رؤية المملكة في مجال الإسكان، فإن ذلك الهدف يجب تحقيقه جزئياً من خلال تحسين الحصول على التمويل للمستحقين تحت برنامج "إسكان" الذي تتولاه وزارة الإسكان، وبرامج صندوق التنمية العقارية. حتى الآن، كان يتم تحقيق ذلك من خلال تحديد مجموعات المستهلكين حسب مستوى الدخل. وهكذا، فمن جانب، فرغم أن هناك تركيز على تقديم الضمانات للأشخاص المؤهلين أو شبه المؤهلين للاقتراض

شكل 17: الاستثمارات التراكمية المحلية لصندوق الاستثمارات العامة بين عامي 2017 و2025 يتوقع أن تتجاوز 1 تريليون ريال



شكل 16: الطلب على السكن، حسب المناطق/المدن، للأشخاص المسجلين للاستفادة من برنامج "إسكان" وصندوق التنمية العقارية





من البنوك، لكن على الجانب الآخر استمر تقديم إعانات الإيجار أو السكن الاجتماعي للمجموعات غير المؤهلة للاقتراض وذات الدخل المنخفض.

في نفس الوقت، وعلى الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، تم وضع تدابير لمعالجة توفير السكن المناسب، خاصة في المناطق/المدن التي تشهد فجوة كبيرة بين الطلب والعرض (شكل 16). وشملت تلك التدابير، من بين إجراءات أخرى، توفير المزيد من الأراضي الحكومية لتشديد المساكن، وتبني تقنيات أكثر تقدماً (مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد) في بناء وحدات سكنية بأسعار مناسبة.

سجل قطاع التشييد (7,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) تراجعاً طفيفاً، بنسبة 0,8 بالمائة، من بداية العام وحتى الربع الثالث من عام 2020. رغم تراجع القطاع، بنسبة 4,7 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني، إلا أنه حقق نمواً في الربعين الأول والثالث (ونعتقد في الربع الرابع كذلك). ونعتقد أن هذا النمو جاء بفضل استمرار تنفيذ برنامج "سكني"، وكذلك تواصل المشاريع العملاقة لصندوق الاستثمارات العامة. إضافة إلى ذلك، فإن مشاريع كبيرة حول المملكة (كالمرحلة الثالثة من توسعة المسجد الحرام في مكة المكرمة) ستكون ساعدت أيضاً في النمو.

رغم تراجع قطاع التشييد بنسبة 4,7 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني، إلا أنه حقق نمواً في الربعين الأول والثالث من العام الماضي.

بالنظر إلى المستقبل، سيجد قطاع التشييد الدعم من استمرار تطوير المشاريع العملاقة، خاصة مع الاستراتيجية الجديدة لصندوق الاستثمارات العامة للفترة بين عامي 2021 و2025، والتي تهدف إلى استثمار 150 مليار ريال سنوياً في الاقتصاد المحلي (شكل 17، نص مظل 6). كذلك، إلى جانب الاستثمار في تنفيذ برنامج "سكني"، نتوقع أيضاً أن يستفيد قطاع التشييد من تواصل المشاريع في عدد من القطاعات، تشمل المستشفيات والمناطق السياحية وتوسيعات المطارات في مختلف أنحاء المملكة (كما جاء في الموازنة العامة للدولة الصادرة حديثاً).

نص مظل 6: برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021-2025

في يناير 2021، أعلن صندوق الاستثمارات العامة برنامجه الجديد للفترة من 2021 إلى 2025، وقد حدد له أربعة أهداف رئيسية هي:

- 1) تعظيم أصول الصندوق
- 2) إطلاق قطاعات جديدة
- 3) بناء شراكات استراتيجية
- 4) توطین التقنيات والمعرفة

بين عامي 2015 و2020، تمكّن الصندوق من رفع الأصول التي يديرها من 150 مليار دولار إلى ما يقارب 400 مليار دولار. وبالنسبة لعام 2025، يسعى الصندوق إلى زيادة تلك الأصول لتبلغ نحو 1,07 تريليون دولار، ثم ترتفع إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2030.

بالنظر إلى المستقبل، سيجد قطاع التشييد الدعم من استمرار تطوير المشاريع العملاقة...

...خاصة مع الاستراتيجية الجديدة لصندوق الاستثمارات العامة للفترة بين عامي 2021 و2025، والتي تهدف إلى استثمار 150 مليار ريال سنوياً في الاقتصاد المحلي.

تراجع قطاع الزراعة بنسبة 3,2 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020، على أساس سنوي. وقد تضرر القطاع بإجراءات الإغلاق خلال الربع الثاني عام 2020، ليتراجع بنسبة 9,8 بالمائة، على أساس سنوي، لكنه انتعش بدرجة كبيرة ليسجل نمواً إيجابياً في الربع الثالث. مع ذلك، ووسط قيود الإغلاق المشددة، شهدت المملكة مستويات قوية من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية، بما في ذلك البيض بنسبة اكتفاء بلغت 116 بالمائة، والحليب الطازج ومشتقاته بنسبة 109 بالمائة، والخضروات والدواجن بنسبة 60 بالمائة. ونعتقد أن مثل هذه المستويات المرتفعة من الاكتفاء الذاتي (في دولة بموارد مائية طبيعية محدودة وتعرض لدرجات حرارة مرتفعة جداً)، يعكس على الأرجح استمرار وزارة الزراعة في تطبيق برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة. ويهدف هذا البرنامج، الذي انطلق عام 2018، إلى دعم المزارعين وتطوير الأنشطة

تراجع قطاع الزراعة بنسبة 3,2 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020، على أساس سنوي.

مع ذلك، ووسط قيود الإغلاق المشددة، شهدت المملكة مستويات قوية من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية.



الزراعية، من خلال استثمار مبلغ إجمالي تبلغ قيمته 12 مليار ريال. بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن تواصل وزارة الزراعة العمل على تنفيذ برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، وتمتد بعض تلك المشاريع إلى مجالات تقليدية، كتطوير مزارع التمور، ولكن تشمل أيضاً مجالات أكثر حداثة، كالاستزراع المائي (نص مظلل 7).

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن تواصل وزارة الزراعة العمل على تنفيذ برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة...

...وتمتد بعض تلك المشاريع إلى مجالات أكثر تقليدية، كتطوير مزارع التمور، ولكن تشمل أيضاً مجالات أكثر حداثة، كالاستزراع المائي.

نص مظلل 7: الاستزراع المائي

حالياً، هناك عدد قليل من الشركات المحلية العاملة في هذه الصناعة، لكن هناك خطة واضحة لزيادة عددها. وبصورة أكثر تحديداً، هناك تأكيد على زيادة الإنتاج المحلي في مجال الاستزراع المائي، حيث يتوقع أن تشهد المملكة زيادة سنوية 8 بالمائة في استهلاك المأكولات البحرية حتى عام 2030.

بناءً على ذلك، فإن الاستراتيجية تركز على زيادة النوعية والفعالية، وذلك من خلال اتباع نماذج الزراعة التي تنتهج أفضل الممارسات، والتركيز على ستة منتجات بحرية تتمتع بمزايا نسبية واضحة في الزراعة المحلية. إضافة إلى ذلك، رغم ضرورة بذل جهود لإعادة توازن كمية الصادرات (حيث يتم تصدير نحو 72 بالمائة من الإنتاج الحالي للاستزراع المائي)، يجب أن يكون التركيز على خلق قيمة من خلال تصدير منتجات المأكولات البحرية مرتفعة القيمة سريعة النمو.

سجل قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال مستوى معقول من النمو، بنسبة 1,4 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020، على أساس سنوي، وساهمت عدة عوامل في ذلك النمو...

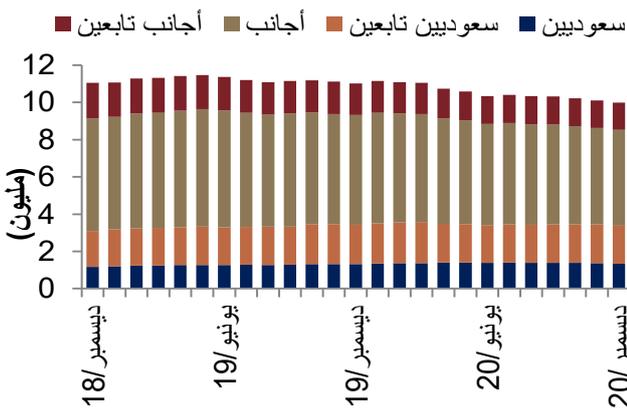
سجل قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال (7,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) مستوى معقول من النمو، بنسبة 1,4 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020، على أساس سنوي، وساهمت عدة عوامل في ذلك النمو. شهد القطاع الفرعي "الخدمات المالية" انتعاشاً في القروض إلى القطاع الخاص، التي ارتفعت بنسبة 14 بالمائة عام 2020. إضافة إلى ذلك، جاء النمو في أنشطة البنوك متصلاً بالزيادة في قروض الرهن العقاري التي قدمتها البنوك وشركات التمويل (الرجاء الاطلاع على التطورات النقدية والمالية في الفقرات اللاحقة). أيضاً، زاد النمو نتيجة لاستمرار مؤشر سوق الأسهم السعودية "تاسي" في تسجيل زيادة في صافي التدفقات الواردة، حيث بلغت 21,2 مليار ريال (5,6 مليار دولار) خلال العام (شكل 18). علاوة على ذلك، تعزز نمو القطاع نتيجة لأربعة اكتتابات لشركات في قطاعات الرعاية الصحية، والخدمات العقارية، وتجارة التجزئة، تم طرحها في السوق الرئيسية. من ناحية أخرى، تأثر القطاع سلباً بالتراجع في عدد الأشخاص المؤمن عليهم من القطاع الخاص. تشير بيانات من المجلس التعاوني للتأمين الصحي، إلى انخفاض بنسبة 9 بالمائة (أو 973 ألف)، على أساس سنوي، في أعداد المستفيدين خلال عام 2020، 77 بالمائة منهم كانوا أجنبياً (شكل 19).

...شهد القطاع الفرعي "الخدمات المالية" انتعاشاً في القروض إلى القطاع الخاص، التي ارتفعت بنسبة 14 بالمائة عام 2020...

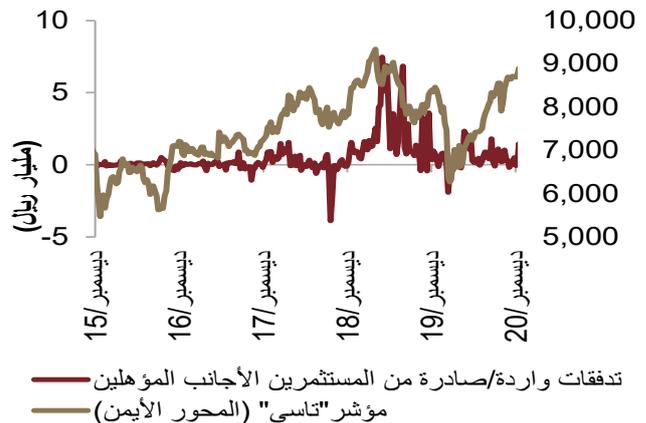
...كذلك، تعزز القطاع بفضل أربعة اكتتابات في سوق الأسهم الرئيسي.

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يكون لزيادة النمو في القطاع غير النفطي خلال العام تأثير إيجابي على

شكل 19: عدد المستفيدين من التأمين الصحي الخاص انخفض بنسبة 9 بالمائة عام 2020



شكل 18: واصل "تاسي" تحقيق تدفقات واردة صافية من المستثمرين الأجانب المؤهلين العام الماضي





القروض المقدمة إلى القطاع الخاص. وبصفة خاصة، فإن استمرار النمو في قطاع التشييد سيسهم في زيادة الطلب. إضافة إلى ذلك، نتوقع استمرار الزيادة في مستويات القروض التي شهدتها القطاعات التي بقيت تحت الإجراءات الاحترازية المتعلقة بكوفيد-19 (كقطاعات "التجارة" و"النقل" و"الخدمات").

وبخلاف القروض، نتوقع بعض التوقف في تراجع المستفيدين من التأمين الصحي الأجنبي، على الرغم من توقعاتنا بحدوث زيادة في أعداد المستفيدين السعوديين، تماشياً مع الانتعاش في توظيف المواطنين (للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى أحدث تقرير لنا عن [تطورات سوق العمل](#)). وفيما يتعلق بسوق الأسهم، نتوقع استمرار نشاط الاكتتابات في العام الجديد (هناك اكتتاب واحد يجري الإعداد له بالفعل)، بل أن "تداول" نفسها ربما تطرح للاكتتاب. في نفس الوقت، تشير الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية للفترة بين عامي 2019 و2021، إلى أن عدة مجالات ستظل تحظى بالاهتمام ضمن التزاماتها تجاه [برنامج تطوير القطاع المالي](#).

تراجع قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (3,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 4,8 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020. ويرجع أن تكون أسباب هذا التراجع هي نفس أسباب التأثير السلبي في قطاع "تجارة الجملة والقطاعي". بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يشهد القطاع معدلات نمو مرتفعة هذا العام، نتيجة لاستمرار تخفيف القيود على فعاليات الترفيه والترويج، خاصة في النصف الثاني من العام.

شهد قطاع الكهرباء والغاز والماء (2,2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) تسجيل تراجع بنسبة 2,5 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة بين بداية العام والربع الثالث لعام 2020. وتماشياً مع هذا التراجع، أشارت الشركة السعودية للكهرباء إلى أن مبيعات الكهرباء انخفضت بنسبة 1 بالمائة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020، مقارنة بمبيعاتها نفس الفترة من العام الماضي. وبصورة أكثر تحديداً، رغم أنه كان هناك ارتفاع في أكبر شريحة للمستهلكين (الشريحة السكنية)، إلا أن هذا الارتفاع قابله تراجع في الاستهلاك وسط الشريحتين التجارية والحكومية. بصفة عامة، وعلى الرغم من تأثير كوفيد-19، لكن استهلاك الكهرباء في المملكة ظل متراجعاً منذ عام 2015. ووفقاً لمركز الملك عبد الله للبتروال والدراسات (كابسارك)، فإن ذلك يعود إلى أربعة عوامل رئيسية: (1) الإصلاحات الأخيرة في أسعار الكهرباء، (2) برامج تحسين كفاءة الطاقة، (3) تراجع عدد السكان الأجانب، (4) انخفاض الدخل الفعلي. بالنظر إلى المستقبل، لذا نتوقع أن يتواصل نمط استهلاك الكهرباء الذي شهدته السنوات القليلة الماضية.

نما قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر (0,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بدرجة طفيفة، بنسبة 0,8 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020. ونعتقد أن هذا النمو جاء نتيجة لجهود تشجيع الاستثمار في القطاع، ويعتبر إكمال نظام الاستثمار في التعدين لتحفيز استثمارات القطاع الخاص أحد الأمثلة لتلك الجهود.

بالنظر إلى المستقبل، سيستفيد القطاع من قرار تحمل الحكومة لرسوم العمالة الوافدة في القطاع الصناعي لمدة خمس سنوات (تم الإعلان عنه في سبتمبر 2019)، إضافة إلى تحسن نشاط التصدير. علاوة على ذلك، يُتوقع أن يكون القطاع أحد المستفيدين الرئيسيين من عدة مبادرات جاءت ضمن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، بما في ذلك الدعم من بنك الاستيراد والتصدير السعودي، والقروض من صندوق التنمية الصناعية السعودي. بالمجمل، ستؤدي تلك المبادرات إلى تعزيز النمو في القطاع، ورغم الصغر النسبي لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لكن نتوقع أن يحقق القطاع نمواً كبيراً خلال السنوات القادمة.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع بعض التوقف في تراجع المستفيدين من التأمين الصحي الأجنبي.

يتوقع أن يشهد القطاع معدلات نمو مرتفعة هذا العام، نتيجة لاستمرار تخفيف القيود على فعاليات الترفيه والترويج.

شهد قطاع الكهرباء والغاز والماء تسجيل تراجع بنسبة 2,5 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة بين بداية العام والربع الثالث لعام 2020.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يتواصل نمط استهلاك الكهرباء الذي شهدته السنوات القليلة الماضية.

نما قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر بدرجة طفيفة، بنسبة 0,8 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2020.



السياسة المالية

جاءت بنود الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2021 والتي أقرها مجلس الوزراء السعودي في 15 ديسمبر متماشية مع ما تضمنه البيان التمهيدي للميزانية الصادر مؤخراً. إجمالاً، وفقاً لبيان الميزانية، يتوقع أن يبلغ إجمالي المصروفات التقديرية للعام 2021 نحو 990 مليار ريال، وحيث يتوقع أن تبلغ الإيرادات 849 مليار ريال خلال العام، فقد تضمنت الميزانية انخفاضاً في العجز، على أساس سنوي، تصل قيمته إلى 141 مليار ريال عام 2021 (-4,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بعجز بقيمة 298 مليار ريال عام 2020 (-12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

المصروفات:

تم تقدير المصروفات الكلية لعام 2021 بنحو 990 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2,9 بالمائة عن المصروفات المقدرة في ميزانية 2020، والتي كانت عند 1,02 تريليون ريال، كما تقل بنسبة 7 بالمائة عن الإنفاق الفعلي عام 2020 والذي بلغ 1,07 تريليون ريال. ضمن هذه المصروفات، تبلغ قيمة مخصصات الإنفاق الرأسمالي التقديري 101 مليار ريال للعام 2021، مقارنة بـ 137 مليار ريال عام 2020. ووفقاً لبيان الميزانية، فإن التراجع السنوي الكبير والذي بلغت نسبته 26 بالمائة، يعود إلى سببين: (1) ارتفاع الاستثمار في البنية التحتية خلال السنوات القليلة الماضية و(2) التوقعات بمشاركة أوسع من القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية خلال الفترة القادمة.

إضافة إلى ذلك، سيتعزز الإنفاق الرأسمالي من خلال صندوق الاستثمارات العامة. وكجزء من جهوده المستمرة من أجل تعزيز وتنويع الاقتصاد، يتوقع أن يضيخ الصندوق نحو 150 مليار ريال سنوياً في الاقتصاد المحلي بين عامي 2021 و2025، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات التراكمية في الاقتصاد المحلي إلى ما يزيد قليلاً عن 1 تريليون ريال بين عامي 2017 و2025.

في غضون ذلك، يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدر في الميزانية (أكثر بنود الإنفاق جموداً) بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 889 مليار ريال. في نفس الوقت، رغم أن تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) بقيت على حالها، على أساس المقارنة السنوية، يتوقع أن تشكل نصف إجمالي الإنفاق (491 مليار ريال)، مقارنة بنسبة 46 بالمائة عام 2020.

إذا نظرنا إلى الموازنة من حيث تفاصيل الصرف على القطاعات، نجد أن مخصصات قطاع "التعليم" لا تزال تشكل الحصة الأكبر من المصروفات التقديرية، وقد بلغت نسبتها 19 بالمائة من إجمالي الإنفاق. في غضون ذلك، يشكل الإنفاق على قطاع "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" نسبة 18 بالمائة من الإجمالي، وبلغت مخصصاته 175 مليار ريال، وهو أعلى إنفاق تقديري على الإطلاق مسجل لهذه الشريحة (شكل 20). رغم أن الإنفاق على القطاع "العسكري" يشكل أيضاً 18 بالمائة من إجمالي الإنفاق

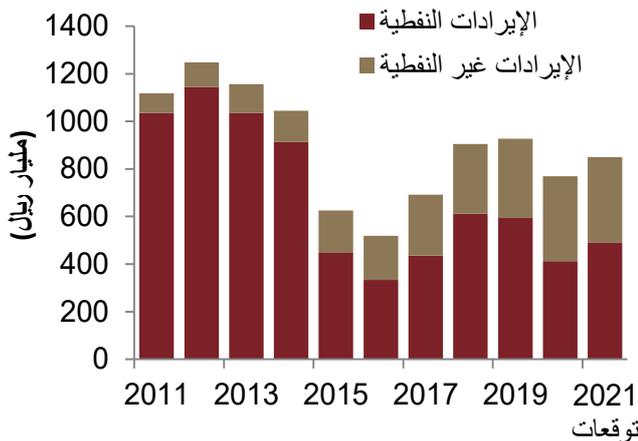
تم تقدير المصروفات الكلية لعام 2021 بنحو 990 مليار ريال...

...بانخفاض بنسبة 7 بالمائة عن الإنفاق الفعلي عام 2020 والذي بلغ 1,07 تريليون ريال.

تبلغ قيمة مخصصات الإنفاق الرأسمالي التقديري 101 مليار ريال للعام 2021، مقارنة بـ 137 مليار ريال عام 2020.

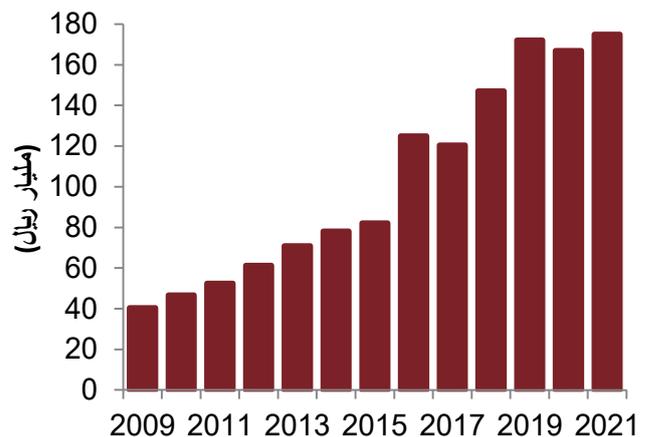
يتوقع أن يتراجع الإنفاق الجاري المقدر في الميزانية بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 889 مليار ريال.

شكل 21: الإيرادات الحكومية، حسب النوع*



* تقديرات جدوى للعام 2021

شكل 20: الإنفاق المقرر في الميزانية على "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" يعتبر الأعلى على الإطلاق.





التقديري، لكنه شهد ثالث خفض للعام الثالث على التوالي. إجمالاً، هناك قطاعان فقط هما "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" (نص مظلل 8) و"البنود العامة" (والتي تتضمن عدداً من البنود الفرعية المختلفة، كالإنفاق على حصة الحكومة في معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية، وتكاليف التمويل)، يُتوقع أن يشهدا زيادات سنوية لدى المقارنة بين الإنفاق الفعلي عام 2020 والإنفاق التقديري في ميزانية 2021.

نص مظلل 8: الإنفاق على الرعاية الصحية

جاء في بيان الميزانية أن الإنفاق الفعلي على الرعاية الصحية (الذي تم إجماله في "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية") فاق الإنفاق المقرر في الميزانية لعام 2020 بنسبة 13,5 بالمائة، وذلك نتيجة للمخصصات الاستثنائية لمواجهة أزمة جائحة كوفيد-19. وفي الحقيقة، يعكس هذا المستوى المرتفع من الإنفاق كيف استجابت وزارة الصحة لتفشي كوفيد-19 على مستوى العالم، والذي ظهر في أوائل عام 2020. وبما أن قائمة الإجراءات التي تم اتخاذها كانت مكثفة، فقد تضمن جهد وزارة الصحة وضع موجهات خاصة بالبلد، متوافقة مع توصيات منظمة الصحة العالمية، في تعاملها مع الفيروسات الجديدة، والتي ربما تكون قد استفادت من تجربة المملكة الخاصة بالتعامل مع فيروس آخر من فيروسات كورونا- متلازمة الشرق الأوسط التنفسية. في الواقع، وفيما يتصل بكوفيد-19، فإن وزارة الصحة ركزت، من بين أشياء أخرى، على المراقبة والفحص (حيث تم اختبار 9,6 مليون عينة لكوفيد-19 خلال عام 2020)، إلى جانب إقامة مرافق للعزل والحجر الصحي، وتخصيص 80 ألف سرير في 25 مستشفى لحالات كوفيد-19.

كذلك دعمت خطط وزارة الصحة الدور الذي تلعبه وسائل الصحة الرقمية (الصحة الإلكترونية)، كإعداد مجموعة من التطبيقات على الهاتف الجوال (تطبيق "توكنا" وتطبيق "تباعد") لمراقبة الفيروس والتعامل معه، إضافة إلى إطلاق منصات تستخدم الذكاء الاصطناعي لربط البيانات ومتابعة الحالات. في نفس الوقت، تم استخدام حملة خدمات الصحة عن بعد لرفع الوعي والتثقيف وسط المواطنين والمقيمين.

وإجمالاً، فإن التدابير المذكورة أعلاه ستكون قد ساهمت في تخطي الإنفاق على الرعاية الصحية المستويات المقررة في الميزانية خلال عام 2020. بالنظر إلى المستقبل، فإن الحرب المتواصلة ضد كوفيد-19، والتي تتضمن برنامج توفير اللقاح مجاناً للمواطنين والمقيمين، ستؤدي على الأرجح إلى الإبقاء على الصرف على هذه الشريحة عند مستويات تاريخية خلال عام 2021 كذلك.

الإيرادات

تقدر الميزانية إجمالي الإيرادات الحكومية للعام 2021 بنحو 849 مليار ريال، وذلك حسب بيان الميزانية. لأول مرة على الإطلاق، لم يحدد بيان الميزانية الإيرادات النفطية الحكومية، وبدلاً عن ذلك تم دمجها مع أشكال أخرى من الإيرادات والتي تشمل الدخل الاستثماري، ومبيعات السلع والخدمات، وتحصيل الغرامات والعقوبات، مما يجعل احتساب سعر النفط الذي بنيت عليه الميزانية أكثر تعقيداً. ويتوقع أن ترتفع هذه الشريحة "إيرادات أخرى" بنسبة 3,2 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2021، لتصل قيمتها إلى 592 مليار ريال.

إجمالاً، نتوقع أن يبلغ متوسط خام برنت 55 دولاراً للبرميل لعام 2021 ككل، مما يؤدي، وفقاً لتقديراتنا، إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 19 بالمائة، على أساس سنوي. تفترض توقعاتنا أن هذه الشريحة من الإيرادات ستكون مدعومة من دفع شركة أرامكو توزيعات أرباح إلى الحكومة بمستويات مشابهة إلى حد كبير لمستويات التوزيعات في السنوات القليلة الماضية (نص مظلل 9).

إجمالاً، هناك قطاعان فقط هما "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" و"البنود العامة"، يُتوقع أن يشهدا زيادات سنوية.

يعكس هذا المستوى المرتفع من الإنفاق، مدى استجابة وزارة الصحة لتفشي كوفيد-19 على مستوى العالم.

بالنظر إلى المستقبل، فإن الحرب المتواصلة ضد كوفيد-19 ...

...والتي تتضمن برنامج توفير اللقاح مجاناً للمواطنين والمقيمين...

...ستؤدي على الأرجح إلى الإبقاء على الصرف على هذه الشريحة عند مستويات تاريخية خلال عام 2021 كذلك.

تقدر الميزانية إجمالي الإيرادات الحكومية للعام 2021 بنحو 849 مليار ريال، وذلك حسب بيان الميزانية.

أول مرة على الإطلاق، لم يحدد بيان الميزانية الإيرادات النفطية الحكومية.



نص مظلل 9: الإيرادات حسب النوع

وفقاً لتقديراتنا، ستؤدي زيادة أسعار النفط، على أساس سنوي، واستمرار توزيعات الأرباح التي تدفعها شركة أرامكو، إلى ارتفاع الإيرادات النفطية الحكومية إلى 491 مليار ريال. نتيجة لذلك، نتوقع أن تبقى الإيرادات غير النفطية ثابتة فعلياً، على أساس المقارنة السنوية، عند نحو 360 مليار ريال، عام 2021 (شكل 21).

وبما أن 257 مليار ريال (أو 71 بالمائة) من الإيرادات غير النفطية تأتي من الإيرادات الضريبية، نتوقع أن يأتي المبلغ المتبقي (101 مليار ريال) من إيرادات شريحة "مصادر أخرى". بالمقابل، فإن نحو الثلث من إيرادات شريحة "مصادر أخرى" ستأتي من استمرار تخصيص الأصول الحكومية. أما المتبقي من هذه الإيرادات من شريحة "مصادر أخرى"، فيتوقع أن يتحقق من مصادر معتادة، كالدخل الاستثماري (من البنك المركزي السعودي)، ومبيعات السلع والخدمات، وتحصيل الغرامات والمخالفات.

كذلك أشار بيان الميزانية، إلى أنه يتوقع تحقيق إيرادات ضريبية بنحو 257 مليار ريال عام 2021، مسجلة نمواً بنسبة 31 بالمائة عن الإيرادات الفعلية في ميزانية 2020، والتي بلغت 196 مليار ريال. ويتوقع أن تأتي هذه الزيادة إلى حد كبير نتيجة لتأثيرات تطبيق زيادة ضريبة القيمة المضافة خلال العام بأكمله، والتي يتوقع أن تؤدي، بدورها، إلى ارتفاع الإيرادات المتحققة من شريحة "الضريبة على السلع والخدمات" بنسبة 48 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 22).

وفقاً لبيان الموازنة العامة، وفي ظل تقدير الإيرادات الحكومية بنحو 849 مليار ريال، مقابل مصروفات بنحو 990 مليار ريال، فقد تم تقدير إجمالي العجز بنحو 141 مليار ريال (4,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية العام. وسيتم تمويل معظم العجز عن طريق الدين، كما جاء في الخطة السنوية للاقتراض لمكتب إدارة الدين. بموجب هذه الخطة، يتوقع إصدار دين جديد بقيمة إجمالية 83 مليار ريال خلال هذا العام (مقارنة بـ 176 مليار ريال عام 2020، شكل 23)، مما يرفع إجمالي الدين إلى 937 مليار ريال بنهاية عام 2021 (32,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). بناءً على ذلك، فإن نحو 60 بالمائة من عجز الموازنة سيموّل عبر الدين، ما يعني أن نحو 56 مليار ريال ستموّل على الأرجح من ودائع "ساما"، وهو مبلغ يقل بدرجة كبيرة عن إجمالي المبلغ عام 2020 والذي بلغ 122 مليار ريال.

تفترض تقديراتنا، استمرار أرامكو دفع توزيعات أرباح إلى الحكومة بمستويات مشابهة لتوزيعات هذا العام...

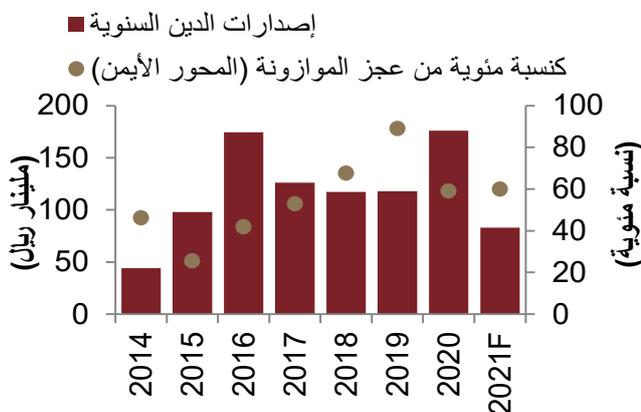
...ونتوقع أن نشهد زيادة سنوية مناسبة في الإيرادات النفطية، لتصل إلى 491 مليار ريال.

تسعى الحكومة إلى خفض عجز الموازنة، على أساس سنوي، للعام 2021، ليصبح 141 مليار ريال (4,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

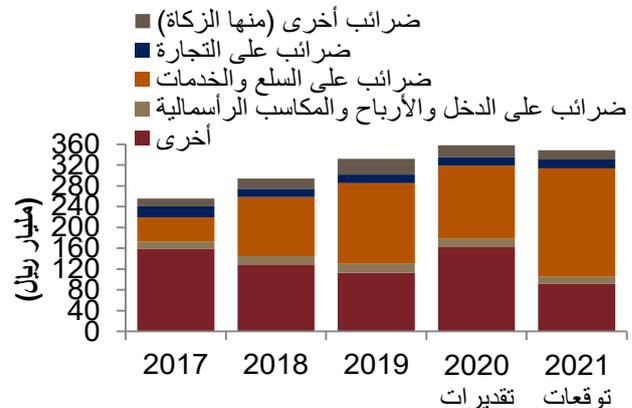
ويتوقع أن يترجم خفض عجز الموازنة إلى تراجع في مستويات الدين.

وفقاً لمكتب إدارة الدين، سيكون إجمالي متطلبات الدين للعام القادم نحو 83 مليار ريال.

شكل 23: إصدارات الدين السنوية



شكل 22: الإيرادات غير النفطية، حسب النوع*



*تقديرات شركة جدوى للعام 2021

ضرائب أخرى = ضرائب أخرى (منها الزكاة)

ضرائب الأعمال التجارية = ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)

ضريبة المؤسسات = الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

أخرى = إيرادات أخرى (تشمل العوائد من استثمارات "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة)



التطورات النقدية والتمويلية

إجمالاً، زاد إجمالي القروض إلى القطاع الخاص بشدة خلال عام 2020، مرتفعة بنسبة 14 بالمائة، على أساس سنوي (ضعف معدل النمو السنوي الذي تحقق عام 2019). وبصورة أكثر تحديداً، شهد قطاع "التعدين" أكبر الزيادات، على أساس سنوي، في القروض من حيث النسبة المئوية (ارتفاع بنسبة 27 بالمائة)، بينما شهد قطاع "الخدمات" الزيادة الأكبر من حيث القيمة، والتي بلغت 13,7 مليار ريال كقروض جديدة (أو 6 بالمائة من إجمالي القروض الجديدة للعام)، وهذه الزيادة غير مستغربة باعتبار القطاع كان أحد أكثر القطاعات تأثراً بعمليات الإغلاق المتصلة بالجائحة التي طبقت مطلع العام. بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن تستمر المستويات المرتفعة للقروض العام الجديد، خاصة في القطاعات التي تبقى تحت الإجراءات الاحترازية المتعلقة بكوفيد-19 (كقطاعات "التجارة" و"النقل" و"الخدمات").

في غضون ذلك، لا يزال سايبور (سعر الاقتراض بين البنوك السعودية بالريال) عند أدنى مستوى له في خمس سنوات، وبقي في مسار نازل منذ أواخر عام 2018 (شكل 24). بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن نشهد بعض الزيادة في تكلفة الاقتراض العام القادم نتيجة لعدد من التطورات المتوقعة. فإن الإجراءات، مثل برنامج المدفوعات المؤجلة الذي ينفذه البنك المركزي السعودي "ساما" (والذي تم مؤخراً تمديده حتى نهاية الربع الأول من عام 2021)، والودائع في البنوك المحلية بقيمة 50 مليار ريال بدون فوائد، ينتظر أن تنتهي خلال العام، مما يسبب ضغطاً على معدل القروض إلى الودائع ومخصصات خسارة القروض في القطاع المصرفي. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن المستويات المرتفعة للسيولة العام الماضي كانت مدعومة بعاملين: (1) نقص فرص الإنفاق بالنسبة للأسر (مما ساهم في زيادة مدخرات وودائع الأسر، شكل 25)، و(2) استراتيجية مكتب إدارة الدين لاستخدام نظام التمويل المباشر من المؤسسات الحكومية المستقلة للحصول على الدين. بالنظر إلى المستقبل، فيما يتعلق بالعامل الأخير، نتوقع أن يتواصل التمويل المباشر من المؤسسات الحكومية المستقلة عام 2021 (جاء تحصيل نحو ثلثي الدين المحلي من هذا المصدر العام الماضي)، مما يقلل من عبء التمويل الواقع على البنوك التجارية. مع ذلك، فيما يتعلق بالعامل الأول، ومع تعافي الاقتصاد على مدار العام، فمن المرجح أن تنشأ المزيد من فرص الإنفاق للأسر، خاصة فيما يتصل بالخدمات، وبناءً على ذلك، نتوقع أن يتباطأ نمو الودائع الخاصة في البنوك، أو حتى ربما ينعكس الوضع لبعض الوقت خلال عام 2021، مما يساهم في خلق ظروف سيولة أكثر اعتدالاً.

استمرار الاتجاه التضخمي عام 2021:

إجمالاً في عام 2020، بلغ متوسط التضخم نحو 3,4 بالمائة، مقارنة بتوقعاتنا التي كانت عند 3 بالمائة. وارتفعت الأسعار بصورة رئيسية نتيجة لرفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15 بالمائة ابتداءً من يوليو. ومما يؤكد ذلك، التباين الحاد في التضخم خلال العام، فالنصف الأول من العام شهد متوسط تضخم بنسبة

إجمالاً، زاد إجمالي القروض إلى القطاع الخاص بشدة خلال عام 2020، مرتفعة بنسبة 14 بالمائة، على أساس سنوي.

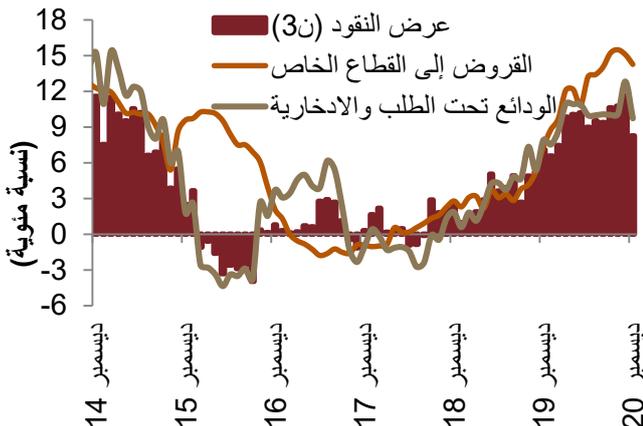
بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن تستمر المستويات المرتفعة للقروض العام الجديد، خاصة في القطاعات التي تبقى تحت الإجراءات الاحترازية المتعلقة بكوفيد-19.

كذلك، نتوقع أن نشهد بعض الزيادة في تكلفة الاقتراض العام القادم نتيجة لعدد من التطورات المتوقعة...

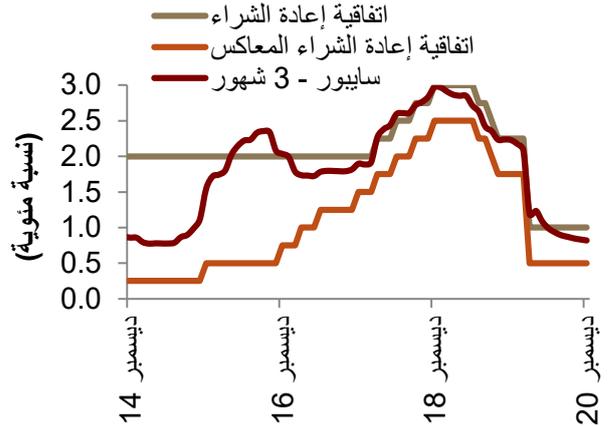
...حيث ينتظر أن يشهد العام انتهاء برنامجين من البرامج الداعمة التي كان ينفذها البنك المركزي السعودي.

إجمالاً في عام 2020، بلغ متوسط التضخم نحو 3,4 بالمائة...

شكل 25: الزيادة السنوية في عرض النقود والقروض والودائع البنكية



شكل 24: المؤشرات النقدية المحلية الرئيسية





1 بالمائة، بينما ارتفع المتوسط إلى 5,8 بالمائة في النصف الثاني. في عام 2021، نتوقع أن نشهد ارتفاع الأسعار بنسبة 3,7 بالمائة، مدعومةً بحدوث تعافي في النشاط وزيادة الطلب في العديد من الفئات، كفتحي "المطاعم والفنادق" و"النقل". وفي الوقت نفسه، نتوقع أن تتواصل الضغوط الانكماشية في فئة "السكن والمرافق"، نتيجة لتأثر الفئة الفرعية "إيجارات المساكن" بارتفاع معدلات تملك المساكن (كما أوضحنا في أحدث تقرير لنا عن [تطورات التضخم](#)).

...وفي عام 2021، نتوقع أن ترتفع الأسعار بنسبة 3,7 بالمائة.

التوقعات للعام 2022

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (وفي الواقع، توقعات المحللين كذلك) جميعها إلى تواصل التعافي الاقتصادي في عام 2022. سيؤدي انطلاق عمليات التلقيح بصورة كبيرة على مستوى العالم إلى المزيد تخفيف الاضطرابات التي سببتها جائحة كوفيد-19، حيث سيساعد ذلك قطاعات السفر والتجارة والخدمات العالمية على مواصلة تعافيا ابتداءً من عام 2021. وفي الحقيقة، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي مستويات ما قبل كوفيد-19 بحلول العام القادم. هذا النمو سيساعد كذلك سوق النفط العالمي عام 2022، مما سيكون له تأثير إيجابي مزدوج على قطاع النفط السعودي. وبصورة أكثر تحديداً، فإننا لا نتوقع فقط ارتفاع في أسعار النفط (تبلغ 60 دولاراً للبرميل كمتوسط للعام ككل)، بل كذلك نتوقع ارتفاع إنتاج المملكة من النفط الخام إلى 10 مليون برميل يومياً العام القادم، مقارنة بـ 9,3 مليون برميل يومياً في عام 2021 (نص مظل 10).

نتوقع ارتفاع أسعار النفط (عند 60 دولاراً للبرميل كمتوسط للعام ككل)، كما نتوقع زيادة إنتاج المملكة من النفط الخام ليصل إلى 10 مليون برميل في اليوم.

نص مظل 10: الاستثمار في الطاقة

وفقاً لتقرير صادر حديثاً من منتدى الطاقة الدولي، تراجع الإنفاق الرأسمالي على النفط والغاز بنسبة 34 بالمائة، على أساس سنوي، العام الماضي. وما يلفت الانتباه أكثر، حسب منتدى الطاقة الدولي، أن الإنفاق الرأسمالي العالمي على عمليات التنقيب والاستكشاف في عام 2020 كانت أقل بحوالي 50 بالمائة عن مستويات عام 2014. بالنظر إلى المستقبل، يتوقع منتدى الطاقة الدولي استمرار التراجع في الإنفاق على التنقيب والاستكشاف، بنسبة 20 بالمائة عام 2021، وستؤدي هذه التراجعات المضطربة إلى زيادة احتمال ارتفاع الأسعار وتعاضل تقلبات الأسواق. وفي الحقيقة، يرى منتدى الطاقة الدولي (مستشهداً بأرقام من كل من أوبك والوكالة الدولية للطاقة)، أنه ستكون هناك حاجة إلى نحو 27 إلى 30 مليون برميل مكافئ نفطي بحلول عام 2022 لسد الفجوة بين تراجعات الإنتاج ومستويات الطلب.

نتوقع أن يؤدي النقص التاريخي في الاستثمار في مجال استكشاف وإنتاج النفط، إلى الحد من قدرة الدول المنتجة من خارج أوبك على الاستجابة للزيادة في الطلب على النفط.

واضعين ذلك في الاعتبار، نتوقع أن يؤدي النقص التاريخي في الاستثمار في مجال استكشاف وإنتاج النفط، إلى الحد من قدرة الدول المنتجة من خارج أوبك على الاستجابة للزيادة في الطلب على النفط. في هذا السياق، فإن رؤيتنا هي أن منتجي النفط ذوي التكلفة المنخفضة الذين تتوفر لديهم مستويات كبيرة من الطاقة الإنتاجية الاحتياطية، كالمملكة العربية السعودية، سيكونون في وضع جيد لزيادة إنتاج النفط الخام بحلول عام 2022 وبعده.

في جانب القطاع غير النفطي، سيساعد الزخم الناتج عن التعافي الاقتصادي ما بعد كورونا، إضافة إلى استمرار تنفيذ المبادرات والبرامج المندرجة تحت رؤية المملكة 2030، على دفع عجلة النمو عام 2022. وبصورة أكثر تحديداً، نتوقع توسعاً في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق"، خاصة وأن القيود الخاصة بالتباعد الاجتماعي ستكون قد رفعت وسيكون هناك انطلاق غير مقيد لأنشطة الترفيه والسياحة المحلية. في نفس الوقت، نتوقع كذلك أن يواصل قطاعا التشييد والنقل المساهمة في النمو، من خلال استمرار العمل في عدد من المشاريع العملاقة لصندوق الاستثمارات العامة، ويشمل ذلك إكمال المرحلة الأولى من مشروع البحر الأحمر، ولكن أيضاً من مشاريع أخرى كبيرة، كمشروع تطوير مدينة جازان الاقتصادية الذي تقوده شركة أرامكو. وفيما يتعلق بقطاع النقل، فإن المزاي الاقتصادية من اكتمال مشاريع بقيمة 87 مليار ريال في العام السابق ستظل تؤثر بصورة إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع عام 2022.

...إضافة إلى استمرار تنفيذ المبادرات والبرامج المندرجة تحت رؤية المملكة 2030، على دفع عجلة النمو عام 2022.



وفي الجانب المالي، نتوقع أن تصل الواردات الكلية إلى 911 مليار ريال عام 2022، تساهم فيها الإيرادات النفطية بنحو 527 مليار ريال، أو نسبة 58 بالمائة من الإجمالي (نشير إلى أن هذا المبلغ ربما يكون أكبر، في حالة مواصلة أرامكو دفع توزيعات أرباح، تتماشى مع المستويات المرتفعة مؤخراً). وفي ظل التوقعات بأن تراجع المصروفات بنسبة 4 بالمائة، على أساس سنوي، إلى 990 مليار ريال، حسب الموازنة العامة الصادرة حديثاً، نتوقع تقلص عجز الموازنة إلى 44 مليار ريال، أو 1,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، العام القادم. في غضون ذلك، نتوقع الحكومة إصدار دين إضافي بقيمة 76 مليار ريال، مما يدفع بإجمالي الدين العام إلى 1013 مليار ريال، ومن ثم تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 32,7 بالمائة في نهاية 2022.

نتوقع أن يؤدي النمو القوي للقطاع غير النفطي إلى جعل الواردات عند مستويات مناسبة، وإن كانت دون مستويات ما قبل الجائحة. في نفس الوقت، ستقود الزيادة، على أساس سنوي، في إيرادات الصادرات النفطية وغير النفطية على حدّ سواء، إلى جعل الحساب الجاري يسجل فائضاً يعادل 6,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022. ستؤدي جميع تلك الظروف، إلى زيادة احتياطي الموجودات الأجنبية، على أساس سنوي، لكنها ستظل دون مستوى 500 مليار دولار، وفقاً لتقديراتنا.

مع تلاشي آثار ارتفاع ضريبة القيمة المضافة، نتوقع تراجع التضخم ليتماشى بصورة أكبر مع المتوسط التاريخي، عند 1,5 بالمائة، عام 2022.

نتوقع تقلص عجز الموازنة إلى 44 مليار ريال، أو 1,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، العام القادم...

...ومع تلاشي آثار ارتفاع ضريبة القيمة المضافة، نتوقع تراجع التضخم ليتماشى بصورة أكبر مع المتوسط التاريخي، عند 1,5 بالمائة، عام 2022.



البيانات الأساسية

2022 توقعات	2021 توقعات	2020 توقعات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
الناتج الإجمالي الاسمي									
3,108	2,860	2,545	3,044	2,934	2,582	2,419	2,454	2,836	(مليار ريال سعودي)
829	763	679	812	782	689	645	654	756	(مليار دولار أمريكي)
8.7	12.3	-16.4	3.7	13.6	6.8	-1.4	-13.5	1.3	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
9.4	1.3	-6.4	-3.6	3.1	-3.1	3.6	5.3	2.1	القطاع النفطي**
3.0	3.2	-3.3	3.8	1.9	1.5	0.1	3.4	5.4	القطاع الخاص غير النفطي**
1.0	1.5	0.0	2.2	2.9	0.7	0.6	2.7	3.7	القطاع الحكومي**
5.2	2.1	-4.1	0.3	2.4	-0.7	1.7	4.1	3.7	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
60	55	42	66	71	54	43	52	99	خام برنت (دولار/برميل)
10.0	9.3	9.2	9.8	10.3	10.0	10.4	10.2	9.7	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
911	851	770	926	906	692	519	616	1,044	إيرادات الدولة
955	990	1,068	1,059	1,079	930	936	1,001	1,140	مصروفات الدولة*
-44	-139	-298	-133	-173	-238	-417	-385	-96	الفائض/العجز المالي
-1.4	-4.8	-12	-4.4	-5.9	-9.2	-17.2	-15.7	-3.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
1013	937	854	678	560	443	317	142	44	الدين العام المحلي
32.7	32.8	33.5	22.3	19.1	17.1	13.1	5.8	1.6	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
1.5	3.7	3.0	-2.1	2.5	-0.8	2.1	1.2	2.2	التضخم (معدل التغير السنوي)
1.25	0.75	0.75	2.3	3.0	2.0	2.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار ريال سعودي)									
202	165	127	201	232	171	137	153	285	عائد صادرات النفط
260	219	177	262	294	222	184	204	342	عائد الصادرات الإجمالي
124	124	118	140	126	123	128	159	158	الواردات
135	95	60	121	169	98	56	44	184	الميزان التجاري
56	19	-17.9	38	72	10	-24	-57	74	ميزان الحساب الجاري
6.8	2.5	-2.6	4.7	9.2	1.5	-3.7	-8.7	9.8	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
473	455	453	500	497	496	536	616	732	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
32.3	32.0	31.8	32.6	32.5	32.7	31.7	31.0	30.3	تعداد السكان (مليون نسمة)
10.9	12.1	14.0	12.0	12.7	12.8	12.5	11.5	11.7	معدل بطالة السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
25,659	23,798	21,314	24,890	24,065	21,048	20,318	21,095	24,962	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

المصدر: توقعات شركة جدوى للأعوام 2021 و2022، الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الناتج الإجمالي والمؤشرات السكانية، البنك المركزي السعودي للمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية، وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. *ملحوظة: تشمل المصروفات الحكومية للعام 2016 مبلغ 105 مليار ريال عبارة عن مدفوعات مستحقة عن الأعوام الماضية. **تقديرات جدوى للعام 2020



إخلاء المسؤولية

ما لم يشير بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من رويترز، وبلومبيرغ، والهيئة العامة للإحصاء، و"ساما"، وصندوق النقد الدولي، وشركة فوكس إيكونوميكس، وشركة تداول، ومعهد التمويل الدولي، وبرنامج التوازن المالي، وميزانية الدولة العام 2019، وبرنامج تحقيق رؤية 2030، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وأوبك، وإدارة معلومات الطاقة، ومصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.